

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٤٩

الثلاثاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هويتلدت/السيدة هايمرباك	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيدة جاتشكا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة بوتشوي
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة زيا

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

حماية المشاركة: التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة

للنرويج لدى الأمم المتحدة (S/2022/22)

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2022/38) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23294 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

حماية المشاركة: التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في

عمليات السلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى

الأمين العام من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

(S/2022/22)

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، فيجي، كندا، لايتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، النمسا، نيوزيلندا، اليابان، واليونان .

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو

مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيدة زرقا يافتالي، المديرية التنفيذية لمؤسسة البحوث القانونية للمرأة والطفل؛ والسيدة كافيا أسوكا، المديرية التنفيذية لفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو

سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/22 التي

تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة.

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين اليوم، وبالإشارة إلى أحدث مذكرة مقدمة من رئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمله، أود أن أشجع جميع المتكلمين، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كما تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وبهذه الروح، نحث مقدمي الإحاطات كذلك على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الاستهلاكية مدة سبع إلى عشر دقائق. كما نشجع الجميع على ارتداء كمادة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء بملاحظاتهم.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باشليت.

السيدة باشليت (تكلت بالإنكليزية): يضطلع مجلس الأمن بدور

حيوي في السعي إلى ضمان بناء السلام من قبل النساء ومن أجلهن. ومع ذلك، ففي الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٩، كانت نسبة النساء ١٣ في المائة فقط من المفاوضين و ٦ في المائة من الوسطاء و ٦ في المائة من الموقعين في عمليات السلام الرئيسية في جميع أنحاء العالم. وكان هذا قبل الجائحة وقبل موجة من النزاعات المتصاعدة، والتحديات السياسية غير الديمقراطية والأزمات الإنسانية الكارثية في العديد من المجتمعات، الأمر الذي حد من حقوق المرأة بشكل أكبر.

والوضع الذي يواجه المدافعات عن حقوق الإنسان وآفاق المشاركة الكاملة - وليس الرمزية - للمرأة في تشكيل وبناء السلام هو الآن أسوأ بكثير.

وهذا يضر بنا جميعا. فالمشاركة الآمنة والهادفة للمرأة ضرورية لضمان مجموعة كبيرة من التدابير لربط المجتمع معا، ومعالجة الأسباب

بشدة قدرتها على ضمان مستقبل سلمي دائم يكون للجميع فيه مصلحة متساوية. وفي مواجهة كارثة إنسانية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل، يحتاج البلد إلى أن يتكاتف جميع أفراد شعبه. وبدلاً من ذلك، فإن إنكار الحقوق الأساسية للنساء والفتيات يضر ضرراً بالغاً بالاقتصاد والبلد ككل.

وفي الأشهر الأخيرة، أجبر العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والمحاميات والقضاة الأفغانيات على الفرار أو الاختباء - غالباً بعد تهديدات متكررة. وفقد الكثير منهن جميع مصادر الدخل. واستبعدت المرأة الأفغانية من اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها وأسرتها، ومنعت من ممارسة حقها الكامل في المشاركة في جميع مجالات الحياة المدنية والعامة.

وأحدث مجلس الأمن على كفاءة محاسبة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في أفغانستان - بما في ذلك ضد النساء والفتيات - من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للسلام المستدام. وأطلب إلى جميع الدول أن تستخدم نفوذها لدى الطالبان لتشجيع احترام حقوق الإنسان الأساسية.

كما أدعو الدول إلى إنشاء مسارات آمنة وبرامج لإعادة توطين المدافعات الأفغانيات عن حقوق الإنسان، وإلى وقف ترحيل النساء الأفغانيات اللواتي يلتمسن الحماية فوراً.

ومن الحيوي أيضاً الحفاظ على وجود قوي لحقوق الإنسان والتركيز على جميع مشاركة الأمم المتحدة في أفغانستان، مع الدعوة القوية والدعم الملموس للمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام، وجميع حقوق الإنسان للمرأة.

وفي منطقة الساحل، من الواضح أن أوجه القصور الحرجة في تمكين المرأة هي عامل في الأزمة المعقدة في التنمية والأمن والشؤون الإنسانية. وتقع عدة بلدان في المنطقة في قاع مؤشر المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن هجمات الجماعات المسلحة الشديدة العنف تزيد من خطر الاختطاف والعنف والاستغلال والاعتداء على النساء والفتيات، فضلاً عن الإغلاق المحلي للمدارس، ولا سيما بالنسبة للفتيات.

الجذرية لا للصراع فحسب، بل ولآثاره بالكامل، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس واستخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب سياسات متسقة للاعتراف العام والحماية الفعالة والتمويل الاستراتيجي المتزايد والمرونة والمستخدم والمستهدف إلى حد كبير لمنظمات المجتمع المدني النسائية، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، ويتطلب عملاً لإنهاء العنف الذي يستهدف في كثير من الأحيان النساء والفتيات اللاتي يسعين إلى قيادة حركات التغيير.

وفي الواقع، لا يذهب سوى ١ في المائة من التمويل في البلدان الهشة أو المتأثرة بالصراعات إلى منظمات حقوق المرأة. كما أن البيئة التمكينية التي تقع في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن غائبة إلى حد كبير.

وفي عام ٢٠٢٠، تحقق مكثبي من مقتل ٣٥ من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والنقابيات في سبعة بلدان متضررة بالنزاع حيث يمكن استرجاع البيانات. وهذا العدد، الذي هو بالتأكيد أقل من العدد الفعلي، تجاوز الأرقام المؤكدة لعمليات القتل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

كما قمنا بتوثيق أنماط الاعتداءات على النساء العاملات في مجال المساواة بين الجنسين، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والفساد، وحقوق العمل، والمسائل البيئية وقضايا الأراضي. وفي كل منطقة، شهدنا نساء يتعرضن للاعتقال والاحتجاز؛ والترهيب؛ والعنف الجنسي؛ والتحرش من خلال حملات التشهير. كما أن أعمال التخويف والانتقام التي ترتكبها الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة لا تزال مرتفعة، بما في ذلك في بلدان مدرجة في جدول أعمال المجلس. وانتهاكات حقوق الإنسان هذه تقوض إلى حد كبير الجهود العالمية الرامية إلى منع نشوب النزاع والحفاظ على السلام لأنها تردع المرأة عن المشاركة والقيادة.

وفي أفغانستان، تستبعد المرأة من مجلس الوزراء الفعلي وغيره من المحافل الرئيسية، على المستوى الوطني والمقاطعات. وهذا يقوض

العنف الجنسي المستمر المتصل بالنزاع ولضمان معاملة ضحايا هذه الجرائم بكرامة وحصولهم على الحماية والعدالة والجبر الملائمين. وسيخدم ذلك العمل قضية العدالة، وبالتالي السلام.

وفي صميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة للمجلس تكمن الحاجة إلى استراتيجيات تنشئ قنوات مشاركة شاملة وأمنة للنساء من جميع الخلفيات والحركات والمجتمعات المحلية. وحماية عملهم وحياتهم وحقوقهم أمر أساسي في هذا الجهد.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقف متحدا وأن يصد محاولات الاعتداء على النساء وإسكاتهن وتجريمهن وحققهن في الدفاع عن حقوقهن والمشاركة في صنع القرار والتعبير عن آراء مخالفة. وعلينا أيضا أن نبذل المزيد من الجهد وأفضل لتوفير أماكن آمنة للمدافعات عن حقوق الإنسان للتفاعل مع المجلس وهيئاته الفرعية، دون خوف من الانتقام.

ويشجعني أن أرى بعض الدول تعمل على التخفيف من الأعمال الانتقامية ضد النساء من بناء السلام اللائي يتفاعلن مع المجلس، بما في ذلك وضع خطط للطوارئ المصممة خصيصا بالتنسيق مع عمليات الأمم المتحدة للسلام في الميدان. كما أحيي الدول التي تقدم الدعم للنساء اللواتي يقدمن إحاطات إعلامية ويواجهن العقاب نتيجة تعاونهن مع المجلس، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية والمساعدة في مجال الدعوة.

وسيكون من المفيد لمجلس الأمن أن ينظر في مواءمة النهج لضمان المشاركة الآمنة للمرأة في عمليات السلام، فضلا عن مشاركتها في عمل المجلس. وفي المستقبل، يمكن أن تتضمن ولايات عمليات السلام صراحة أحكاما لحماية جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومحوري الأمم المتحدة من التهديدات والأعمال الانتقامية، ولا سيما النساء من بناء السلام، كما هو الحال بالفعل بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

كما أن تعزيز جمع وتصنيف البيانات في الوقت المناسب بشأن مشاركة المرأة وحمايتها في عمليات السلام أمر أساسي لرصد النتائج على نحو أكثر فعالية.

ولذلك، فقد شجعتني، خلال بعثتي الأخيرة إلى المنطقة، أن أسمع كبار أعضاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يشددون على أهمية زيادة إدماج المرأة في السياسات السياسية والأمنية والإنمائية لمعالجة الأزمة. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعم تنفيذ إطار الامتثال القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمعالجة تلك المسائل، بما في ذلك العقوبات التي تعترض المشاركة المباشرة للمرأة في قوات الأمن. وسيكون ضمان وجود المرأة في القوات المسلحة مفيدا على مستويات عديدة، بما في ذلك تعزيز ثقة الجمهور.

وفي ميانمار، ظلت المدافعات عن حقوق الإنسان لفترة طويلة قوة من أجل السلام والشمولية، بما في ذلك في طليعة المقاومة ضد الحكم العسكري. لكن العديد من منظمات المجتمع المدني النسائية اضطرت إلى الإغلاق وسط العنف الذي يجتاح البلاد منذ شباط/فبراير من العام الماضي. وقد استهدفت النساء العاملات في المجال الطبي، والعاملات في وسائل الإعلام والمتظاهرات، والمشاركات في العصيان المدني، والناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي، وأولئك اللواتي يوفرن الطعام والمأوى للمحتاجين، للاعتداء والاحتجاز التعسفي. ويبدو أن عدد النساء والفتيات يتجاوز ٢ ١٠٠ من بين ما يقدر بـ ١٠ ٥٣٣ شخصا اعتقلهم مجلس إدارة الدولة والعناصر المسلحة التابعة له في الفترة من شباط/فبراير إلى تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وفي المقابل، كان اتفاق السلام النهائي لعام ٢٠١٦ في كولومبيا معلما عالميا من حيث مشاركة المرأة وإدراج تدابير خاصة بنوع الجنس. كما شجعت لجنة الحقيقة والولاية القضائية الخاصة للسلام مشاركة المرأة، واعترفت الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين يفترض أنهم في عداد المفقودين بالدور الأساسي للمرأة في البحث عن المفقودين.

ومع ذلك، ينبغي تعزيز تنفيذ التدابير الخاصة بنوع الجنس بشأن مسائل مثل الإصلاح الزراعي والمشاركة السياسية والضمانات الأمنية - بما في ذلك للمدافعات عن حقوق الإنسان - وغيرها من نقاط الاتفاق. وأوصي أيضا ببذل مزيد من الجهود في كولومبيا لمكافحة

قبل عام، كنا نعتقد أن محادثات السلام مع الطالبان تخضع لمراقبة العالم، وأن المحادثات ستؤدي، بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع يمكن فيها للنساء وجميع المجموعات الأخرى المشاركة مشاركة مجدية، وأن الحقوق والحريات الأساسية للشعب، بما في ذلك النساء، سيتم حمايتها.

قبل عام، في الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، خاطبت المجلس بفخر وأنا أشاطر إنجازات المرأة الأفغانية على مدى العقدين الماضيين. وأخبرت أعضاء المجلس عن مئات الآلاف من النساء المتعلمات اللاتي كن وزيرات ودبلوماسيات وقضاة ومحاميات ومحاميات دفاع ورياضيات وفنانات وكاتبات وصحفيات وأستاذة وسيدات أعمال وطيارات وناشطات. وأخبرتكم إلى أي مدى وصلنا منذ آخر مرة كانت فيها طالبان في السلطة. وقلت لهم إن المجتمع الأفغاني مستعد لرؤية النساء يقدن البلد إلى المستقبل.

ومع ذلك، شاركت أيضا مخاوفي آنذاك. وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يحمي مكاسبنا التي تحققت بشق الأنفس والتي شملت مشاركة المرأة، التي كانت نتيجة للدعم الدولي ونتاج تضحيات لا حصر لها ولا توصف من نساء أفغانستان على مدى ٢٠ عاما. وقلت للأعضاء إن السلام لا يمكن أن يكون على حساب حقوق المرأة وإننا بحاجة إلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته عن حماية مكاسبنا. وقلت لهم إنني وأخواتي في بلدان أخرى مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن سننظر إلى سياساتها بشأن أفغانستان على أنها الاختبار الحقيقي لالتزامها بالتقيد بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

العالم لم يصغ. وبالنسبة لي، انهارت خطابات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١. واليوم أخطب المجلس كلاجئة. شأني شأن العديد من الناس الآخرين في أفغانستان، فقدت بلدي بين عشية وضحاها. لقد تحولنا من ديمقراطية إلى بلد خاضع لسيطرة نظام متطرف واستبدادي صنفه مجلس الأمن نفسه كجماعة إرهابية.

واليوم تتظاهر النساء والفتيات في كابول وغيرها من مناطق ومدن أفغانستان لاستعادة الحق في العمل والتعليم في البلد. ويواجهن

وفي السنوات الأخيرة، عملت المفوضية على تعزيز المنظور الجنساني لهيئات التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وتوفير التدريب والتوجيه، ونشر خبراء متخصصين في المسائل الجنسانية والعنف الجنساني. على سبيل المثال، يوثق تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة المعنية بليبيا لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ الأثر غير المتناسب للنزاع - وانتشار الميليشيات - على النساء، بما في ذلك القتل الرمزي لزعيمة سياسية وصحفية. كما يسلط الضوء على المحاولات المتكررة لإسكات النساء البارزات من خلال العنف، بما في ذلك من خلال التحريض على العنف عبر الإنترنت، وما ينتج عن ذلك من تأثير مبط على مشاركة المرأة في الحيز المدني. وتتطلب جهود التحقيق هذه - بما في ذلك من خلال نشر قدرات متخصصة - موارد مالية أكثر اتساقا وفعالية.

إن القرارات المتعلقة بالسلام التي لا تعكس أصوات النساء وواقعهن وحقوقهن هي قرارات غير مستدامة. ويجب أن تكون هناك نُصرة واضحة للمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام واستثمار كبير فيهن: إزالة العقبات مثل الفجوة الرقمية؛ وتوسيع الدعم المالي؛ وزيادة المساءلة بشكل كبير عن الهجمات والترهيب. وينبغي أيضا النظر إلى العمل على معالجة التمييز وعدم المساواة وإنكار الحيز المدني للمرأة والعنف القائم على نوع الجنس باعتباره أولوية لبناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة باشلييه على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة يفتالي.

السيدة يافتالي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر النرويج على الفرصة التي أتاحت لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة للمرأة في أفغانستان. ويسعدني أن أكون هنا مرة أخرى، بعد عام من مخاطبتي للمجلس سابقا (انظر S/2020/1084)، على الرغم من أنني حزينة ومحبطة لمشاركة الألم واللاإنسانية والعنف الذي تواجهه نساء وشعب أفغانستان اليوم.

وهناك حاجة أيضا إلى ضمان دعم التعليم كجزء من الجهود الإنسانية وضمان أن التعليم يندرج أيضا في إطار الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لتعيين مقررة خاصة للأمم المتحدة معنية بأفغانستان حتى تتمكن من بدء عملها قريبا، ولكن من المهم أن تكون على دراية بسياق أفغانستان وقادرة على الحفاظ على مبدأ الحياد.

ويجب أن يدعو المجلس إلى عملية سلام شاملة للجميع عن طريق التفاوض تتمتع بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من مختلف النساء من جميع أنحاء البلد في جميع مراحل التخطيط والتفاوض والتنفيذ.

وأختتم بياني بكلمات النساء اللاتي يتظاهرن كل يوم في شوارع أفغانستان.

”لا سلام، ولا توجد مشاركة أو حماية للمرأة في أفغانستان. ولكن هناك عنف ضد المرأة كل يوم هناك. نحن هنا. رجاء اصغوا لنا. نريد الحق في التعليم والعمل والمشاركة السياسية والحق في الحياة. رجاء كسر حاجز الصمت“.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة يافتالي على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن للسيدة أسوكا.

السيدة أسوكا (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة اليوم. أنا كافيا أسوكا، وأنا أمثل الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو ائتلاف للمجتمع المدني يضم ١٨ منظمة دولية غير حكومية عملت لأكثر من ٢٠ عاما على تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية في السلام والأمن.

واستعدادا لجلسة اليوم، تحدثنا الأسبوع الماضي مع زميلتنا في المجتمع المدني من أفغانستان وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيا وميانمار وجنوب السودان والسودان وسورية واليمن - نساء يقدمن خدمات حاسمة لمجتمعاتهن، ويتوسطن لوقف إطلاق النار

العنف والتهديدات الخطيرة من الطالبان لقيامهن بذلك. وقد سجن بعض المتظاهرات أو اختفين. نحن لا نعرف ما إذا كن أمواتا أو أحياء. تعيش آلاف النساء اللاتي عملن مع القوات العسكرية وقوات الأمن في أفغانستان الآن في خوف على حياتهن.

وأغلقت ٧٠٠ وسيلة من وسائل الإعلام، وجرى تقييد حرية التعبير بشدة. الصحفيون الذين يغطون تلك الأحداث والاحتجاجات ويذيعون الحقيقة يعتقلون ويؤخذون إلى أماكن مجهولة، وفي بعض الحالات يقتلون. ويزيد اضطهاد الطالبان للنساء والمدنيين يوميا. لا يوجد نظام قانوني. لقد فقدت وسائل الإعلام الرئيسية في الغرب اهتمامها بوضعنا وانتقلت إلى الأخبار الأخرى. وفي الوقت نفسه، تتساءل نساء أفغانستان عما حدث لسنوات وسنوات من الوعود.

إننا هنا اليوم لمناقشة كيفية حماية مشاركة المرأة والتهديدات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء في جميع النزاعات. وأفغانستان مثال على ما يمكن أن يحدث عندما يخفق المجتمع الدولي في الوفاء بوعده. ولذلك أحث المجلس على النظر في توصياتي.

لقد حان الوقت لكي يخرج مجلس الأمن عن صمته بشأن مستقبل ٣٠ مليون مواطن في أفغانستان، منهم أكثر من ١٥ مليون امرأة، بإعلان توقعاته الواضحة من الطالبان فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة، بما في ذلك حق المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة في العمل بحرية من دون خوف من الانتقام، وحق جميع النساء والفتيات في التعليم وحق جميع النساء في العمل والمشاركة السياسية، بدون قيود في جميع أنحاء البلد. وأي خطوة للاعتراف بحركة الطالبان حاليا هي تأييد لقمع نساء أفغانستان.

إن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأحث أعضاء المجلس، وهم ينظرون في تجديد ولايتها في آذار/مارس، على ضمان استمرار البعثة في رصد حالة حقوق الإنسان، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان دعم شعب أفغانستان في الجهود التي يقودها المجتمع المحلي لتيسير وتنسيق المساعدة الإنسانية، وحل النزاع وبناء السلام.

أحد أعراض الاتجاهات العالمية - إغلاق الحيز المدني وتقويض معايير حقوق الإنسان والبيئات المعادية للمرأة والتي يطغى عليها الطابع العسكري بشكل متزايد التي يعيشون ويعملون فيها اليوم.

ويعمل تحالفنا على ضمان أن يسمع واضعو السياسات صوت المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. ورحبنا باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي مكن مزيداً من النساء في المجتمع المدني من مشاركة المجلس خبراتهن مباشرة. ولكن مع ازدياد عدد مقدمي الإحاطات، تزداد تداعيات الجهر بالرأي. وهذا مثال ممتاز على التهديدات التي تواجه جميع النساء اللواتي يسعين إلى المشاركة بنشاط في عمليات السلام والعمليات السياسية - موضوع مناقشة اليوم. وكلما زاد تأكيد النساء على حقوقهن، زادت ردود الفعل العنيفة تجاههن.

وتواجه القيادات النسائية التي نعمل معها التخويف والتهديد والأعمال الانتقامية المتصلة مباشرة بمشاركتهم في المجلس. ويتعرضن للرقابة والتهديد والأذى. ويُطلب منهن التزام الصمت بشأن مسائل تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملنا، مثل العنف الجنساني والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لأن تلك المسائل تُعتبر غير متوافقة مع ما يسمى بالقيم الثقافية أو الدينية. وتجرى مصادرة أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهن واختراق هواتفهن وحساباتهن المصرفية. وتحتجزهن قوات الأمن تعسفاً عقب تقديم إحاطاتهن. ويواجهن اتهامات بالتجسس لصالح حكومات أجنبية. ويتعرضن لحملة تشهير وتشويه سمعة. وهن يواجهن الترهيب قبل الجلوس في المجلس مباشرة.

وقد اضطررنا لنقل العديد من النساء من أماكن إقامتهن الأصلية بعد تقديمهن إحاطات أمام مجلس الأمن، حيث لم تعد بعضهن إلى ديارهن حتى الآن. وفي إحدى الحالات مؤخراً، اختُطفَت إحدى الشخصيات في اليوم التالي لتقديم إحاطة أمام مجلس الأمن. وكنا نخشى أن تكون قد تعرضت للتعذيب أو قُتلت. وعلى مدار شهور، تركنا جميع أعمالنا الأخرى للتركيز على هذه القضية حتى إطلاق سراحها. وطلبنا المساعدة من عدة دول أعضاء ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ولكننا لم نلتق بمساعدة تذكر. وعلمتنا تلك التجربة درساً صعباً

ويشارك في عمليات السلام، وكرسن حياتهن للسعي الدؤوب لتحقيق السلام والعدالة وحقوق الإنسان. وقد خاطب العديد منهن أعضاء المجلس في هذه القاعة، ودفع الكثيرون ثمن ذلك. إن أصواتهن هي التي يسمعهن الأعضاء اليوم، وهن يطلبن منهم المساعدة.

لن يكون هناك خطة متعلقة بالمرأة والسلام والأمن بدون المجتمع المدني، ولا سيما النساء اللاتي يعشن ويعملن خلال واقع الحرب اليومي. إن آراءهن ومشاركتهم النشطة أساسية لتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في السلام والأمن، ولكن تلك المشاركة تأتي بتكلفة لا ينبغي لنا أن نطلب من أحد أن يدفعها.

لاحظنا في رسالتنا المفتوحة إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ أنه كون الشخص امرأة أو من المثليات أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو أحرار الهوية الجنسانية أو حاملي صفات الجنسين أو أفراد الفئات الجنسانية الأخرى في أجزاء كثيرة من العالم، لا سيما في حالات النزاع، يعني أن عليك الاختيار بين النضال من أجل حقوقك أو القتال من أجل حياتك. ينبغي ألا يكون هذا هو الحال في أي مكان. ولا ينبغي أن يكون الأمر كذلك في أفغانستان، حيث عملت القائدات والناشطات النساء من أجل السلام والمساواة في الحقوق لعقود، ويعشن حالياً في خوف من استهدافهن من قبل الطالبان، حتى في الوقت الذي يواصلن فيه التظاهر بشجاعة في الشوارع.

لا ينبغي أن يكون الأمر كذلك في ميانمار، حيث يستهدف الجيش النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، الذين قادوا الاحتجاجات ضد الانقلاب. إنهم يُحتجزون ويُعذبون ويُعتدى عليهم جنسياً بسبب الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وينبغي ألا يكون الأمر كذلك في أي من الحالات الأخرى المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

وينبغي ألا يكون الأمر كذلك هنا في مجلس الأمن. إن الأعمال الانتقامية ضد الأفراد الذين يقدمون إحاطات في نفس هذه القاعة هي

بحاجة إلى مؤسسات متجاوبة يمكنهم الاتصال بها مباشرة في وقت حاجتهم. وناقشنا التحديات التي تواجه ناشطهم والأثر المترتب عليهن بسبب عملهن، والأهم من ذلك كله، تراجع إيمانهم باستعداد المجتمع الدولي للتصرف بشأن شواغلهم. ورسالتهم الواضحة إلى المجلس هي أنه في حين أن تدابير الحماية هذه يمكن أن تكفل أمنهن مؤقتاً، فإن الدعم السياسي الحقيقي لعملهن هو وحده الكفيل بضمان أمنهن على المدى الطويل.

وإذا كان أعضاء المجلس ملتزمين حقاً بوضع حد للهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء، فمن الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم المساواة بين الجنسين، لا عواقبهما فحسب. وقد دعا مجلس الأمن الدول الأعضاء بالفعل إلى سن تدابير لحماية المجتمع المدني النسائي وتهيئة بيئة تمكينية لجميع الذين يدافعون عن حقوق الإنسان ويدعون إلى السلام. ولكن في نفس هذه القاعة، لا يأخذ الأعضاء في اعتبارهم الثمن الذي يدفعه مقدمو الإحاطات من المجتمع المدني الذين يقوم المجلس بدعوتهم.

إن الصمت تواطؤ. ولا يسع المجلس أن يظل مكتوف الأيدي إذا أراد الوفاء بالتزاماته بموجب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء وقيادة الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن إلى وقف أعمال التهريب والاعتداءات والانتقام ضد جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب وضمان محاسبة جميع الجناة عند وقوع مثل هذه الأعمال.

ويمكن للدعم السياسي من المجلس أن يصون حياة المدافع عن حقوق الإنسان المعرض للخطر. ولذلك، من المهم تقديم الدعم العلني لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان وإدانة جميع الهجمات ضدهم بسرعة، بما في ذلك في مجلس الأمن، واستخدام القنوات الدبلوماسية لإثارة هذه القضايا مع الدول التي ارتكبت أعمال انتقامية.

ويجب على المجلس دعوة الأمين العام غوتيريش إلى ضمان قيام جميع موظفي الأمم المتحدة، وخاصة قيادة الأمم المتحدة، بالدفاع العلني عن دور المدافعات عن حقوق الإنسان وكفالة توفير الأمم

- لا أحد، غير زملائنا في المجتمع المدني، كان مستعداً لمساعدة شخص واجه أعمالاً انتقامية لتعاونه مع منظومة الأمم المتحدة. وهذا أمر غير مقبول.

إن تجربتنا تجسد نمطا. لقد حدثت زيادة هائلة في عدد وشدة الأعمال الانتقامية والتخويف ضد أي شخص يتعاون مع الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وواجهت قرابة ثلث النساء اللواتي دعمناهن لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن منذ عام ٢٠١٨ التخويف أو الانتقام، حيث ارتكبت جهات فاعلة تابعة للدولة نحو ٦٧ في المائة من هذه الحالات. وهذا ليس سوى غيض من فيض. ولم توثق الأمم المتحدة علناً سوى جزء ضئيل من هذه الحالات المرتبطة مباشرة بمجلس الأمن. ولم يُبلغ عن العديد منها على الإطلاق خوفاً من وقوع المزيد من الأعمال الانتقامية أو لانعدام الثقة تماماً في أن يحدث أي شيء نتيجة للإبلاغ. إن الفجوة في المعلومات تعني أن الاستجابات السياسية لا تأخذ في الاعتبار الحقائق الأساسية على أرض الواقع التي يمكن أن تحدد ما إذا كانت امرأة ما ستعيش أو ستموت.

ولكن واضح - إن الأعمال الانتقامية تهدف إلى إسكات المدافعات عن حقوق الإنسان ومنعهن من القيام بعملهن. وتتفاقم هذه المخاطر بالنسبة للفئات المهمشة، مثل النشطاء من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى والنساء ذوات الإعاقة. ولا تؤثر هذه المخاطر على الأفراد فحسب، بل أيضاً على الأسر والمجتمعات المحلية والحيز المدني. وهذه التدابير القمعية لا تضر فحسب بأولئك الذين يختارون التعبير عن آرائهم على أي حال، بل إنها ستردع المدافعين الآخرين عن القيام بعملهم الهام، ما لم يضع المجلس حداً لذلك الآن.

في الأسبوع الماضي، تحدثنا عما تحتاجه هؤلاء النساء لمواصلة عملهن في مواجهة تلك التحديات. وقد قلن لنا إنهن بحاجة إلى تمويل لدعم الاحتياجات العاجلة، مثل الأمن الشخصي وتغيير محال إقامتهن وزيادة الأمن لمنازلهن ومكاتبهن ودفع الرسوم القانونية. كما أنهن

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة أسوكا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا.

السيدة بوتشوي (غانا) (تكلت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعبر عن تقدير غانا لوفد الترويج على عقد جلسة اليوم المهمة للغاية. كما أننا ممتنون أيضا لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، معالي السيدة ميشيل باشليت، ولممثلتي المجتمع المدني زرقا يافنتالي وكافيا أسوكا على إحاطتهن الثاقبة. لقد كشفت إحاطاتهن عن التهديدات المعاصرة التي تواجهها النساء من بناء السلام والعوامل التي تعوق مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات السلام والوسائل التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يتصدى بحق للعنف الموجه ضدهن. وينبغي أن يكون دافعنا الجماعي دائما هو كفالة أن تتبوأ المرأة المكانة التي تستحقها في جهود بناء السلام الوطنية والإقليمية والعالمية في جو خال من الخوف والذعر. ويحدونا أمل صادق في أن تؤدي مناقشتنا اليوم، بوصفها أول مناقشة مفتوحة لعام ٢٠٢٢، إلى إيجاد الزخم الذي تشتد الحاجة إليه لبقية العام وما بعده فيما يتعلق بحماية المرأة في عمليات السلام والأمن.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على تقريره السنوي الشامل لعام ٢٠٢١ عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827). ويسلط التقرير الضوء على بعض الحقائق المثيرة للقلق التي تعاني منها المرأة في عمليات السلام، والتي تتطلب اهتماما عاجلا من مجلس الأمن. وتلاحظ غانا بقلق بالغ الفظائع التي تُرتكب ضد النساء اللواتي يكرسن وقتهن وطاقتهن وخبرتهن لعمليات السلام بهدف صون السلام والأمن الدوليين وجعل عالما مكانا أفضل.

ولذلك، من المحبط أن نلاحظ الزيادة المستمرة والمتزايدة في التخويف والتهديد والانتقام ضد هؤلاء النساء اللاتي يشكلن عوامل محرّكة للتغيير الإيجابي الذي ننشده جميعا. وفي حالات كثيرة، تتحول التهديدات الموجهة إلى النساء من بناء السلام إلى عنف لا يوصف، يكلف الكثير منهن حياتهن. ويشير التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠٢١ إلى أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحققت

المتحدة كل الحماية اللازمة لأولئك المعرضين للخطر وعائلاتهم. وهذا يعني توفير موارد سريعة ومرنة وموجهة للنساء المعرضات للخطر وتمويل منظماتهن تمويلا مباشرا. ويعني وضع بروتوكولات واضحة لكيفية استجابة الأمم المتحدة للحالات الفردية. كما يعني ضمان أن يكون لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان القدرة على القيام بعملها بشكل استباقي بشأن الأعمال الانتقامية بحيث ينتقل العبء من الأفراد الذين يواجهون الهجمات إلى المنظومة التي تملك القدرة على حمايتهم. ويجب وضع جميع تدابير الحماية هذه بالشراكة مع الأفراد المعرضين للخطر الذين يجب أن تكون آراؤهم واحتياجاتهم في صميم أي استجابة. ويجب توفير الموارد الكاملة لجميع عمليات السلام وتمكينها من تقديم الدعم العملي لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.

أخيرا، نحن بحاجة إلى بيئة آمنة وتمكينية لأفراد المجتمع المدني. ويجب أن نوقف تجريم حياتهم وعملهم وأن نسن تشريعات تحمي حقوقهم، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

أود أن أشدد على نقطة أخيرة. يجب ألا تُستخدم المخاطر التي تواجهها النساء بأي حال من الأحوال كذريعة لاستبعادهن. إن القيام بذلك يعني تمكين أولئك الذين يرغبون في إسكاتهن من الفوز. وبدلا من ذلك، يجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة وقيادتها في جميع جوانب السلام والأمن ودعم ذلك بفاعلية.

واليوم، أمام المجلس خيار. وبوسع أعضاء مجلس الأمن أن يوضحوا لنا، بل وللمجتمع الدولي، موقفهم بالضبط. إن بوسعهم اختيار دعمنا باتخاذ إجراءات، أو يمكنهم الاستمرار في تعريض حياتنا للخطر من خلال عدم القيام بأي شيء. ونحثهم على التصدي لأولئك الذين يعتقدون أنه لا يحق للمرأة أن تشكك في السلطة أو أن تجاهر بإدانة الانتهاكات أو أن تتحدى السلطة والنظام الأبوي من خلال الرد بأن مكان المرأة هو بالضبط المكان الذي تقرر أنه يجب أن تكون فيه - سواء كانت تناضل من أجل حقوق الإنسان أو تشارك في عملية سلام أو تتظاهر في الشوارع أو تجلس في القاعة مع أعضاء المجلس.

وتوعية النساء على مستوى القاعدة الشعبية بأدوارهن في ضمان سلمية المجتمعات.

وتعكف القوات المسلحة الغانية، فضلا عن الأجهزة الأمنية الأخرى، حاليا على استعراض لوائحها بهدف وضع سياسات ملائمة للمرأة تكفل توفير حماية كافية للنساء المشاركات في السلام والأمن، بما في ذلك حفظ السلام. وتتلقى وزارة الشؤون الجنسانية الدعم من جهات معنية أخرى، بما في ذلك مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، لتيسير تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في غانا.

إن وغانا هي تاسع أكبر مساهم بأفراد في بعثات الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٠، كانت النساء الغانيات يشكلن نسبة ١٤ في المائة من العسكريين و ٢٥,٦ في المائة من أفراد الشرطة المنتشرين في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأدى التمثيل المتزايد للمرأة الغانية في عمليات حفظ السلام إلى زيادة قدرات غانا على الحماية من خلال التشريعات الوطنية. ونعتقد أن الأمم المتحدة ستتمكن من تحقيق مكاسب كبيرة في حماية النساء من بناء السلام إذا أدرجت الدول الأعضاء الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وقرارات المجلس ذات الصلة في خطط العمل والبرامج الوطنية ونفذتها.

كما تود غانا أن تشير إلى النقاط الأربع التالية بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل حماية المرأة في عمليات السلام والكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يمنع أعمال التهريب والعنف والاعتداءات ضد المرأة وأن يتصدى لها. أولا وقبل كل شيء، ينبغي للمجلس أن يحث الأمين العام على كفالة تخصيص موارد موجهة وعملية وسريعة لتيسير التصدي للتهديدات التي تواجهها النساء من بناء السلام أو تجنب المخاطر المحتملة حال حدوثها. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يكفل توفير الموارد الكافية لعمليات السلام للتصدي للتحديات التي تواجهها كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الرصد والإبلاغ وتقديم الدعم للنساء من بناء السلام.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يحث الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة لبناء قدرات موظفي الأمم المتحدة في مناطق النزاع بهدف

في عام ٢٠٢٠ من ٣٥ حالة قتل لنساء منخرطات في مجالات السلام والأمن، بمن فيهن ناشطات في مجال حقوق الإنسان وصحفيات ونقابيات، في سبعة بلدان متضررة من النزاعات. وتعرضت أكاديميات وقاضيات في المحكمة العليا ومدافعات عن الشباب وناشطات من المجتمع المدني لأعمال عنف انتقامي شديدة. وتشير هذه الحقائق إلى الحاجة الملحة إلى قيام الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بتهيئة بيئة آمنة لتمكين المرأة من الاضطلاع بعملها باستقلال ودون تدخل لا موجب له، وفقا لمبادئ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩) و ٢٤٩٣ (٢٠١٩).

اسمحوا لي أن أطلع المجلس على عدد من المبادرات التي تنفذها غانا في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وحماية المرأة في عمليات السلام. وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن الهياكل الرسمية الغانية التي تستهدف تعزيز الأدوار المتنوعة للمرأة في السلام والأمن قد أنشئت استنادا إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك في جملة أمور. إن وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية في غانا هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنسيق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي عام ٢٠١٢، وضعت وزارة الشؤون الجنسانية أول خطة عمل وطنية في غانا بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ونُفذت عدة أنشطة في إطار خطة العمل، بما في ذلك برامج للتوعية وحلقات عمل لوكالات الأمن والسلطات التقليدية ومنظمات المجتمع المدني، من بين مؤسسات أخرى، مما زاد إلى حد كبير من الوعي بالدور الحاسم للمرأة في السلام والأمن في جميع أنحاء غانا.

ولدى انتهاء خطة العمل الوطنية الأولى بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستنادا إلى الثغرات التي حددت في تنفيذها، أطلقت النسخة الثانية من خطة العمل في آذار/مارس ٢٠٢٠ ومن المتوقع أن يُعمل بها حتى عام ٢٠٢٥. وتشمل الجهود التي تبذلها مختلف الجهات المعنية لدعم تنفيذ خطة العمل الثانية تدريب الناشطين في مجال العمل الجنساني على مسائل السلام والأمن وتدريب النساء على الوساطة

عضوا غير دائم في هذه الهيئة الموقرة، ولكن ما يجعل هذه المناسبة مناسبة خاصة حقا بالنسبة لي ولبلدي هو المسألة التي نتناولها اليوم - المرأة والسلام والأمن - وهي مسألة تتصدر أولويات جدول أعمال ألبانيا للسنتين المقبلتين. وأود أن أشكر زميلتي النرويجية والرئاسة النرويجية على هذه الفرصة. وأود أيضا أن أشكر المفوضة السامية باشلييه على ملاحظاتها. ونثني على التزامها الشخصي بالقضية. كما أعرب عن الامتنان لمقدمتي الإحاطتين، اللتين كانت وجهات نظرهما من الميدان ثاقبة وحافلة بالمعلومات بشكل خاص، ولكنها مفاجئة وتشكل صرخة من أجل العمل.

لقد عملت بشأن جدول الأعمال هذا لفترة من الوقت الآن بصفتي سياسية، ولكن أيضا بوصفي ناشطة في مجال حقوق الإنسان. وطوال كل تلك السنوات، كانت ثمة فكرة تجول بخاطري باستمرار - كيف يمكن أن تظل النساء مضطرات للكفاح من أجل شيء أساسي مثل المساواة، من أجل نفس الحقوق التي يتمتع بها النصف الآخر من السكان، أي الرجال؟

ومن المحير، في الواقع، أنه حتى في يومنا هذا وفي عصرنا هذا، لا يمكن للمرأة اعتبار المساواة في الحقوق والتمثيل والتعليم والفرص أمرا مسلما به. أو، وهو الأهم فيما يتعلق بهذه المناقشة، من المحير أنه لا يمكن للمرأة اعتبار الحق في المشاركة في بناء وصون السلام والأمن أمرا مسلما به.

إنها حقيقة تاريخية محزنة، ولكنها حقيقة محزنة في يومنا هذا وعصرنا أيضا أنه في حين أن الرجال يقومون بمعظم القتال الفعلي، فإن النساء غالبا ما يتحملن العبء الأكبر لذلك. وأقول ذلك ليس كشعار شبيه بالعبارات المبتذلة، بل كدرس تعلمناه نحن الألبان من تاريخنا الحديث جدا. ورأينا ذلك في كوسوفو، حيث تركت النساء لإعالة أسرهن ولم الشتات وحيث تعرضت النساء للاغتصاب والتعذيب والقتل كأهداف متعمدة لحملة تطهير عرقي إجرامية.

ونرى ذلك أيضا في النزاعات في كل مكان - من أفغانستان إلى اليمن، ومن ميانمار إلى إثيوبيا أو إلى سورية أو في القمع ضد

زيادة فهمهم لعمل المرأة في عمليات السلام. وهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين العاملين في الأمم المتحدة في بيئات النزاع من تقديم الدعم والحماية اللازمين لضحايا الأعمال الانتقامية أو ضحاياها المحتملين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة كأدوات لتقديم المذنبين بارتكاب أعمال التخويف والتهديد والانتقام ضد النساء من بناء السلام إلى العدالة ليكون ذلك بمثابة رادع محتمل للمعتدين المحتملين. ولذلك، نشجع بشدة المشاركة النشطة للمرأة في أفرقة الخبراء.

أخيرا، يجب أن يكون مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة صريحين ومتسقين في دفاعهم عن النساء اللائي يقدمن إحاطات ويجب أن يواصلوا إدانة جميع الهجمات ضدهن. ومن شأن هذا المستوى من الدعم الدولي أن يبعث برسالة قوية إلى مرتكبي الأعمال الانتقامية العنيفة ضد النساء اللواتي يقدمن إحاطات، مما يجعلهم يدركون تماما أن العالم يراقب ذلك وأنه لن يتم التسامح مع أي عنف ضد هؤلاء النساء.

وفي الختام، فإن النساء عادة هن أكثر الفئات تضررا من النزاع، بل والأكثر تهميشا في عمليات السلام والأكثر تلقيا للعقاب على جهودهن في بناء السلام. وتُضيف آراء النساء منظورات جنسانية حقيقية إلى الخطاب المتعلق بالسلام، مما يؤدي إلى انتهاج سياسات أفضل وإبرام اتفاقات سلام أكثر استدامة وإنصافا ومراعاة للمنظور الجنساني. ولذلك، فإن كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في بناء السلام ينبغي ألا تُختزل إلى مجرد شعارات رنانة في سياق مجلس الأمن. إننا مدينون للنساء المشاركات في استتباب السلام والأمن في جميع أنحاء العالم بتحويل الشعارات الرنانة إلى إجراءات ملموسة وحماسية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة الشؤون الأوروبية ووزيرة الخارجية في ألبانيا.

السيدة جاتشكا (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أكون أول وزيرة خارجية ألبانية تخاطب مجلس الأمن بصفة بلدي

عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء وممثلات المجتمع المدني المعرضات للأذى، بمن فيهن أولئك اللاتي يقدمن إحاطات إلى مجلس الأمن أو اللاتي تتعاونن بطريقة أخرى مع منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب أن ننشئ آليات تمويل مرنة للعمل بسرعة والاستجابة السريعة عندما تواجه القيادات النسائية تهديدات وأعمال انتقامية. ويشكل إطلاق آلية تمويل المدافعات عن حقوق الإنسان في وقت سابق اليوم تطوراً إيجابياً، وستساهم ألبانيا في هذا الصندوق.

ثالثاً، يجب علينا تحسين تمويل المنظمات والحركات التي تقودها النساء وتلك المعنية بحقوق المرأة في البلدان الهشة أو المتأثرة بالنزاعات.

رابعاً، يجب أن نعزز المساءلة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن من خلال الالتزام بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الأعمال الانتقامية ضد الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وللمجلس دور حاسم وبالغ الأهمية في هذا الصدد. إنه لا يمكن تحقيق السلام في غيبة النساء وسيكون استبعاد نصف البشرية من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين أمراً لا يُغتفر.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
تشكر الإمارات العربية المتحدة النرويج على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن هذا الموضوع الحاسم وعلى رئاستها لهذه الجلسة. كما نشكر المفوضة السامية بأشليه على إحاطتها الثاقبة. وقد استمعنا بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة زرقا يافتالي والسيدة كافيا أسوكا.

كما قالت وزيرة خارجية ألبانيا للتو، من أجل تعظيم تأثيرنا بصفتنا عضواً جديداً في مجلس الأمن، انضممنا إلى النيجر والنرويج وألبانيا في بياننا عن الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونتطلع إلى الشراكة معهم ومع جميع الأعضاء من أجل النهوض بقضايا المرأة والسلام والأمن بطريقة ملموسة خلال فترة عضويتنا في المجلس.

بينما ندلي ببياننا الأول بشأن مسألة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن بصفتنا عضواً منتخبا في مجلس الأمن، أود أن أستعرض الكيفية

الناشطين في بيلاروس. وكما أكد مقدمو الإحاطات أيضاً، تواجه الناشطات تهديدات ومخاطر، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وحتى القتل المستهدف - ليس لمجرد المخاطر المعتادة الكامنة في القيام بمثل هذه الأنشطة في مناطق النزاع، ولكن أيضاً بسبب حقيقة كونهن نساء.

غير أنني أعرف ونحن جميعاً نعرف أن ثمة مقاومة لأن يكون هناك رأي للنساء في كيفية تحقيق السلام وكيفية تسوية النزاعات.

قبل ٣٠ عاماً عندما بدأ بلدي مشواره الطويل والصعب نحو إعادة الإعمار بعد عقود من العزلة والخراب في ظل نظام شيوعي شديد الراديكالية، ارتكبنا نفس الخطأ. لقد حرمانا المرأة من القيام بدور في إعادة البناء والمصالحة وفي عملية إرساء الأسس لألبانيا الجديدة. ودفعنا ثمن ذلك الخطأ، ولكننا تعلمنا منه أيضاً.

وإنني فخورة بأن المساواة بين الجنسين تشكل الآن أولوية عليا بالنسبة للحكومة الألبانية، ليس بالكلمات والسياسات فحسب، بل أيضاً بالأعمال والإنجازات الملموسة. وتُصنف ألبانيا حالياً ضمن خمس حكومات تحتل مكان الصدارة في العالم على صعيد تحقيق التوازن بين الجنسين، حيث تشغل النساء ٧٥ في المائة من المناصب الوزارية في ألبانيا. كما تشغل النساء نسبة مماثلة من الوظائف التنفيذية العليا والمتوسطة، فضلاً عن بعض المناصب العامة الهامة، بما في ذلك المؤسسات والوكالات والإدارات المستقلة في القطاعات الرئيسية للدولة. لقد استفدنا واستفاد البلد بأسره.

ولهذا السبب، قررنا أن نجعل المرأة والسلام والأمن على رأس أولوياتنا. وبهذه الروح، انضممنا إلى النرويج والإمارات العربية المتحدة والنيجر في بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن بغية جعل تلك المسألة أولوية قصوى خلال فترات رئاسة كل منا لمجلس الأمن. غير أننا نعلم أن المشاركة والحماية يسيران جنباً إلى جنب. ولهذا السبب، أود أيضاً أن أركز على بضع نقاط رئيسية.

أولاً، يجب أن ندعم كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن نوفر الموارد لها لتمكينها من توفير كل الحماية والدعم اللازمين للمدافعات

الانتقامية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع وأن تتصدى لها بفعالية:

أولاً، يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ خطوات جادة لمعالجة عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين باعتبارها سبباً رئيسياً للعنف ضد المرأة. ويمكن للاستثمار في التعليم وإصلاح السياسات الضارة العتيقة معالجة وإزالة الأسباب المحركة للوصم والهجمات المستهدفة. وكما أكدت السيدة يافتالي ببلاغة في وقت سابق اليوم، فإن هذه حاجة ملحة جداً في أماكن مثل أفغانستان اليوم، حيث نشهد تصعيداً في الجهود الرامية إلى تشويه الدين والثقافة من أجل الاعتداء على الحق الأساسي للنساء والفتيات في التعليم. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يترتب على الاستثمار في توفير فرص متساوية لتلقي التعليم ضمان الحماية المستدامة للمرأة ومنع العنف ضدها وكفالة الالتزام بدورها الحاسم في إعادة بناء مجتمعات أقدر على الصمود وأكثر إنصافاً.

ثانياً، يتعين على الأمم المتحدة نفسها إلى استحداث أدوات فعالة للتصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك الأعمال الانتقامية في سياقات النزاع المسلح. ويمكن أن يشمل ذلك نشر مستشارين للشؤون الجنسانية وحماية المرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام بشكل أكثر منهجية، فضلاً عن زيادة جمع البيانات وتحليلها من أجل تقديم الدعم الفعال للاستراتيجيات المجدية حقاً. فعلى سبيل المثال، ينبغي في نهاية عملية السلام أن نعمل مع البلدان المضيفة لضمان استمرارية قدرات الحماية الأساسية في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وذلك حتى لا يتم التخلي عن النساء والمدافعين عنهن في الأوقات الحرجة.

ثالثاً، نحث مجلس الأمن على أن يظل منفتحاً على مساهمة مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني، ولا سيما النساء. إنهم يوفرون للمجلس رؤية فريدة وقيمة بشأن القضايا والتطورات الناشئة في الحالات المدرجة في جدول الأعمال. ولذلك فإن التهديدات التي تستهدف منع مشاركة المجتمع المدني في اجتماعات المجلس تشكل محاولة لعرقلة عمل هذا الجهاز. وبناء على ذلك، التزمت الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب النرويج والنيجر وألبانيا، بالبقاء يقظة إزاء الأعمال الانتقامية

التي نخطط بها لمواصلة مناصرة جدول الأعمال هذا. إننا سنركز على اتباع نهج موجه نحو تحقيق النتائج بهدف إخراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من عزلتها وإدراجها في جميع المناقشات ذات الصلة بالسلام والأمن. وفي العقدين الماضيين، وضعنا إطاراً متيناً لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولكن لا تزال هناك فجوات في تنفيذه. ولذلك، سنعطي الأولوية للعمل بشأن الأطر القائمة للإسهام بفعالية في دفع جدول الأعمال هذا قدماً.

إننا نريد أن نعزز نهجاً شاملاً يعترف بالطابع المتكامل لتلك الخطة. فبالإضافة إلى المشاركة والحماية، اللتين سنركز عليهما اليوم، سنشدد أيضاً على الوقاية والإغاثة الاقتصادية والتعافي. ولهذا السبب، نخطط لعقد مناقشة، خلال رئاستنا في آذار/مارس، بشأن الشراكات مع القطاع الخاص وكيف يمكن أن تدعم مشاركة المرأة وإشراكها في قضايا السلام والأمن، وهي مجال من مجالات الخطة لا يزال دون مستوى التطور المطلوب.

أود الآن أن أنتقل إلى المسألة الرئيسية المطروحة. تؤدي النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وممثلات المجتمع المدني جميعهن أدواراً حاسمة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. فهن يدفعن المنظورات الجنسانية إلى الصدارة ويُسهمن في بناء سلام مستدام. وقد رأينا، على سبيل المثال، كيف أسفرت جهودهن الدؤوبة خلال عملية السلام في كولومبيا عن أحد أكثر اتفاقات السلام شمولاً حتى الآن.

ومع ذلك، تواجه هؤلاء النساء مراراً وتكراراً التمييز والترهيب والتهميش والعنف. وبوجه خاص في حالات النزاع، تواجه النساء اللائي يدافعن عن حقوقهن ويطالبن بالمشاركة العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك التحرش والاعتصاب. وهذه الأعمال الشائنة لا تدمر حياة الأفراد والمجتمعات المحلية فحسب، بل تخلق أيضاً بيئة تؤدي إلى تآكل النسيج الاجتماعي وتقوض آفاق السلام والانتعاش.

وتود الإمارات العربية المتحدة أن تسلط الضوء على ثلاث توصيات للدول الأعضاء والأمم المتحدة، يمكن أن تمنع الأعمال

صحفية كانت تتابع ذلك الاعتداء. إننا ندين بشدة تلك الاعتداءات وجميع التهديدات المماثلة للنساء بناء السلام. ويجب على مجلس الأمن أن يفعل أكثر من ذلك بكثير لحماية هؤلاء النساء.

إن التهديدات التي تتعرض لها النساء بناء السلام هي تهديدات جنسانية إلى حد كبير، وذلك باستخدام هويتهن وأدوارهن ومعاييرهن الاجتماعية ضدهن، وغالبا من خلال هجمات بصبغة جنسية. وتحدث هذه الهجمات بشكل متزايد على الإنترنت، بما في ذلك من خلال نشر معلومات جنسانية مضللة والتحرش الإلكتروني المستهدف.

وإذ نردد دعوات زملائنا من ألبانيا والإمارات العربية المتحدة، نناشد جميع الحكومات والمنظمات الدولية الانضمام إلى الولايات المتحدة في الإبقاء على سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي وإنفاذها. ويجب أن نلتزم معا بدعم المؤسسات وهي تعزز جهود المنع وتحمي آليات التصدي التي تركز على الناجين وإنفاذ المساءلة.

ومن الضروري أن نواصل زيادة عدد النساء بين حفظة السلام وأن نتخذ التدابير لدعم أمنهن. إن لدى النساء حفظة السلام قدرة فريدة على الوصول إلى المجتمعات المحلية. ويجب أن نضاعف الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين وتمكين المرأة من أن تصبح جزءا فعالا من عمليات السلام والعمليات السياسية. النساء يعملن كموجهات قويات للنساء والفتيات في حالات ما بعد النزاع ويمثلن عناصر أساسية لتمكين بناء الثقة والاطمئنان مع المجتمعات المحلية بينما يساعدن على تحسين فرص الوصول إلى السكان المحليين ودعمهم.

إن اللغة المستخدمة حول الحماية اعتمدت تقليديا على سردية جنسانية تصور المرأة على أنها ضعيفة أو في وضع هش. هذا الوصف يديم الظلم. وفي الواقع، تُستهدف النساء بناء السلام لأنهن عناصر فعالة وقوية للغاية. وكصانعات سلام بارعات يستخدمن الحوار للانخراط مع مختلف الأطراف لتعزيز السلام، فإنهن يتفاوضن بنجاح على وصول المساعدات الإنسانية، ويقمن بالتصدي للأيديولوجيات المتطرفة العنيفة، ويسهلن المصالحة ولأم الجراح.

ضد مقدمي الإحاطات إلى المجلس، وكذلك بعدم التسامح مطلقا إزاء الأعمال الانتقامية، كما يتجسد في التزاماتنا المشتركة في رئاسة شؤون المرأة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى الإقرار بأدوار المرأة بصفتها عنصرا فاعلا في تحقيق السلم والأمن، يجب علينا أيضا أن نقر بالمخاطر العديدة التي تواجهها وأن نتصدى لها. هذا ضروري لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع القطاعات، والتي نعرف بالفعل أنها أساسية للسلم والأمن الدوليين.

وتتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى التعاون مع جميع الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني لاستكشاف السبل التي تكفل على أفضل وجه المشاركة الآمنة للمرأة في المجلس ومساهماتها الهامة في هذا المجال.

إن مكان المرأة في الواقع هو تحديا ما تقرر هي أين ينبغي أن يكون.

السيدة زيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، وزير الخارجية هيتيلدت، على عقد جلستنا هذه لمناقشة هذه المسألة البالغة الأهمية. كما نشكر المفوضة السامية باشلييه ومن قدمن إحاطات من المجتمع المدني على وجهات نظرن الحيوية. إننا نرحب بجهودكم، سيدتي الرئيسة، لتسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تقوم به النساء بناء السلام والخطوات التي يجب علينا جميعا اتخاذها لتمكينهن وحمايتهن.

النساء يقفن في الخطوط الأمامية لبناء السلام. والنساء يجلبن فهما فريدا للديناميات المحلية والإقليمية لعمليات السلام اللازمة للمشاركة المستدامة. غير أن الدعوة التي يقمن بها تجعلهن أيضا أهدافا لأطراف سيئة تعتزم مفاجمة النزاعات. إننا نفكر في رئيسة وحدة العنف الجنسي والجنساني التابعة لقوة الشرطة الصومالية، التي اعتدى عليها بدنيا أربعة ضباط شرطة لأنها كانت تستعرض حالات عنف جنسي مسجلة في مركز الشرطة المركزي. وفي وقت لاحق تم احتجاز

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): شيء عظيم أن أراكم، سيدتي الرئيسة، معنا في القاعة اليوم. لدى أيرلندا والنرويج تاريخ حافل بالعمل معا لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. ويسرني كثيرا أن يتم التعبير عن أولويتنا المشتركة في هذه القاعة وعلى هذه الطاولة اليوم.

وأود أن أشيد بمن قدمنا لنا الإحاطات - المفوضة السامية بشيلييه، وكافيا أسوكا، وزرقا يافتالي. رسائلهن تلهمننا حقا. إننا ننصت لما يقولنه.

كما استمعنا للتو إلى شهادة امرأة أفغانية رائعة. أكثر ما يستحوذ على ذهني اليوم، ونحن نتناول مسألة العنف الذي يستهدف النساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، هو نساء أفغانستان. فلقد ظلت النساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان في أفغانستان يدقن ناقوس الخطر من كارثة وشيكة منذ قبل أن يصبح العالم مستعدا للالتفات إليهن بوقت طويل. وطوال الربيع وأوائل الصيف في العام الماضي حذرت القيادات النسائية الأفغانية من تصاعد العنف والتحرش ضد النساء والفتيات. في أيار/مايو، حين هاجمت طالبان مدرسة للبنات، قمن بتحذيرنا من أن هذا ليس ضررا جانبيا، وليس أمرا عرضيا، وأن هذا العنف متعمد ومستهدف ورمزي، الهدف منه تخويف النساء والفتيات للابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، وكان مقدمة لهجمة رهيبية. وقد ثبت صحة ذلك.

اليوم في أفغانستان، تدفع المدافعات عن حقوق الإنسان ثمن عدم الالتفات إلى تحذيراتهن. والنساء اللواتي دافع المجتمع الدولي عنهن يختبئن في منازلهن أو أجبرن على الفرار. والنساء اللاتي يملكن الشجاعة للخروج إلى الشوارع للمطالبة بحقوق الإنسان الخاصة بهن يتعرضن لخطر التهريب والعنف والاعتقال وما هو أسوأ من ذلك. وبعضهن لم يعدن إلى بيوتهن قط.

وأفغانستان أوضح مثال على الصلة الوثيقة بين مشاركة المرأة وحمايتها. غير أنه لا شك في أن هذه المسائل عالمية. ففي جميع أنحاء العالم، تُستهدف النساء الناشطات سياسيا ويتعرضن للتهديد والعنف، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: كيف ندعم ونضاعف جهود السلام الجارية التي تقودها النساء، وكيف نمنع الأطراف الخبيثة من تقويض النساء بناء السلام؟ تدعو الولايات المتحدة مع حكومات شريكة لها إلى وضع عمليات رسمية لضمان أن يكون للمرأة نفوذ في صنع القرار. كما ندعو إلى تقديم الدعم التقني اللازم لمضاعفة الجهود الحالية التي تبذلها القيادات النسائية. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، نؤيد المشاركة المجدية للمرأة في المؤسسات المحلية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام، وننادي بأن تقي حكومة كولومبيا على نحو أكمل بالتزاماتها في الاتفاق النهائي لعام ٢٠١٦ المعني بإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم لتعزيز حقوق المرأة.

ونلاحظ بقلق أن ١٠ أعضاء في المنتدى الكولومبي الخاص المعني بالمساواة بين الجنسين، والذي يرصد تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بهذه المساواة، قد أبلغوا عن تهديدات وجهت إليهم مباشرة. واضطرت إحدى المنظمات المدافعة عن حقوق نساء الشعوب الأصلية إلى الانسحاب مؤقتا بسبب خطورة التهديدات. وهذا أمر غير مقبول.

وتدعم الولايات المتحدة برامج المساعدة الأجنبية الموجهة التي تعزز القيادة النسائية المحلية في عمليات بناء السلام. في مؤتمر قمة الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، أعلننا عن مبادرة النهوض بالقيادة المدنية والسياسية للنساء والفتيات. وتحت هذه الولاية ستدعم الولايات المتحدة برنامج "هي تكسب - دعم تمكينها: إدماج المرأة من أجل أمن جديد" - وذلك من خلال تقديم مساعدة تقنية ومنح صغيرة لمنظمات محلية تقودها النساء. وستشمل الأنشطة نساء من الأقليات العرقية والدينية ومن المثليات، ومزدوجات الميل الجنسي، ومغايرات الهوية الجنسية، وحاملات صفات الجنسين، بالإضافة إلى أشخاص ونساء وشباب ونساء معوقات، فضلا عن رجال وفتيان يناصرون تعزيز المساواة والإنصاف.

وتنظر الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالنهوض بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باعتباره مسألة سلام وأمن دوليين. فلا يمكن أبدا تحقيق السلام إذا كان نصف السكان، ولا سيما اللائي هن في طليعة بناء السلام، يتم تجاهلهن أو سوء معاملتهن بصورة روتينية.

وسنعمل على كفالة توفير الموارد والتمويل لنشاط المفوضية الرامي للتصدي لتلك الأعمال الانتقامية. وبصفتنا عضوا في ذلك الفريق الأساسي، سنقود قرار مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأعمال الانتقامية. وسندعم أعمال المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، ونحدث عنها علنا. ونقف إلى جانب منظمات مثل "فرونت لاين ديفنדרز"، التي تحمي المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.

وسنبذل كل ما في وسعنا لمناصرة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة بالحضور الشخصي، في مجلس الأمن وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تُسمع أصوات النساء في هذه الغرف، وعلينا أن نأخذ بأرائهن عند صياغة النتائج.

ولن نتخلى عن دعواتنا للأمم المتحدة نفسها إلى الإصرار على المشاركة الآمنة للمرأة في عمليات السلام التي تقودها. وبناء على الاجتماع المعقود بصيغة آريا الذي استضافناه مع المكسيك في العام الماضي، سنظل يقطين ونشطين في ذلك الشأن.

وأخيرا، تقف سفارات أيرلندا في جميع أنحاء العالم على أهبة الاستعداد، كل يوم، لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لخطر شديد، مع التسليم بالخطر المتزايد الذي تواجهه النساء. ويتجلى ذلك في ما فعلناه في حالة أفغانستان، عندما أعطينا الأولوية للمدافعات عن حقوق الإنسان في الحصول على التأشيرات الإنسانية عندما اقتضت الحاجة. وهذا أقل ما يمكننا فعله.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بترؤسكم، سيدتي الرئيسة، لهذه الجلسة الهامة بصفتكم وزيرة للخارجية.

لقد أصغيت باهتمام إلى البيانات التي أدلت بها المفوضة السامية ميشيل باشليت وممثلتا المجتمع المدني السيدة يافتالي والسيدة أسوكا. وألاحظ أنني أول متكلم يأخذ الكلمة في هذه الجلسة. وبالرغم من ذلك، أود أن أؤكد أن الصين تولي أهمية كبيرة لمسألة المرأة والسلام والأمن، واهتماما وثيقا، مثل البلدان الأخرى، لحماية حقوق المرأة. وما فتئت نعمل بجد ونشاط لتحقيق ذلك الهدف.

ولا يمكن أن تتحقق مشاركة المرأة الكاملة والمجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل ببساطة ما لم يتوفر لها الأمان. وينطبق ذلك أيضا على مجلس الأمن نفسه. وخلال رئاسة أيرلندا لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، التي أعطينا خلالها الأولوية لتوفير منبر لمقدمي الإحاطات من النساء العاملات في المجتمع المدني، أدركنا تماما المخاطر الجسيمة التي يواجهنها عند السعي إلى العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وأود أن أشيد بالنساء الـ ١٦ اللاتي قبلن دعوتنا بشجاعة وكذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وكل من ساعدوا في تخفيف تلك المخاطر إلى أقصى حد ممكن.

غير أن بعض النساء رفضن الحديث بسبب الخطر الذي يشكّله ذلك. وواجهت إحدى مقدمات الإحاطات التي وجهنا إليها الدعوة تهديدات خطيرة لسلامتها.

وبكل بساطة، ليس من المقبول إسكات النساء بتهديدن بالانتقام. وبصفتنا أعضاء في المجلس، ينبغي ألا نتعاون على إسكاتهن من خلال الامتناع عن دعوتهن إلى الحديث. وكما قالت كافيا في وقت سابق، لدينا خيار. ويجب على المجلس أن يرفض جميع الأعمال الانتقامية التي تستهدف مقدمي الإحاطات ويكفل توفير منبر آمن لهم في هذه القاعة.

ونرحب بحضور كافيا شخصا اليوم لتقديم إحاطة لنا. وعلينا أن نكفل عودة المجتمع المدني بالحضور الشخصي إلى هذه الطاولة التي تتخذ شكل حدوة الحصان. وأقولها مرة أخرى، لا بديل عن حضور المرأة في القاعة وجلوستها على الطاولة: وينطبق ذلك هنا وعلى كل عملية سلام وكل عملية سياسية، أينما كان ذلك.

وختاما، لا أود أن أبرز ما تقوله أيرلندا بل ما نفعله لحماية حق المرأة في المشاركة بأمان في عمليات السلام والأمن.

وسنواصل العمل، عن اقتناع، لتقديم توصيات إلى المجلس بشأن حماية مشاركة المرأة دون أي قيود. وسنعمل على تعظيم الأثر والأهمية السياسية لأداة المجلس الرئيسية في ذلك الصدد، وهي فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

ثانياً، يجب أن نعالج أعراض العنف والنزاع وأسبابهما الجذرية. ولا يمكن توفير الحماية للمرأة في خضم الحروب والنزاعات؛ هذا أمر لا يمكن تحقيقه. وفي حالات النزاع، كثيراً ما يتزايد خطر العنف والتشريد والفقر والمجاعة بشكل هائل بين النساء. وينبغي أن نتصدى بصرامة للعنف ضد المرأة، ومع ذلك ما من شيء يمكن أن يوفر القدر الأساسي من الحماية للمرأة أكثر من نهج شامل لمنع نشوب النزاعات وحلها.

والسبيل الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار هو الحوار وتحقيق الوفاق بين الأطراف المعنية. ويمكن للمجتمع المدني أن يضطلع بدور بناء من خلال الدعوة إلى ثقافة السلام وبأن يصبح صوت الشعب ويعزز التبادلات وبناء الثقة المتبادلة ويقدم المشورة المفيدة.

وينبغي أن تُمنح المرأة، بوصفها صوتاً هاماً من أجل السلام، فرصاً متساوية مع غيرها للمشاركة في مفاوضات السلام. وينبغي لجميع الأطراف إزالة العوائق التي لا مبرر لها وكفالة المساواة بين الجنسين في العمليات السياسية. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ويجب عليه أن يعمل بجد أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والسعي إلى إيجاد حلول سياسية للقضايا الساخنة والسعي من دون كلل إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الحوار والوساطة والمشاورات حتى تتمكن جميع النساء والفتيات من التمتع بالسلام والعيش في هدوء.

ثالثاً، يجب على المجلس أن يدعم تمكين المرأة وتميمتها دعماً لا يتزعزع. ويعيد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعريف الصلة بين المرأة والسلام. وكما قال الأمين العام غوتيريش،

”كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف بالنساء ليس باعتبارهن ضحايا للحرب فحسب، بل أيضاً بوصفهن أشخاصاً يمتلكون زمام أنفسهم ولديهم الخبرة ويشكلون رصيذاً قيماً في التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات“.

ويمكن أن يساعد دعم تمكين المرأة وتميمتها ومبادراتها ومشاركتها وقدرتها على إحداث تغيير في مجال السلام والأمن في ضمان التأثير

إن حماية المرأة في النزاعات المسلحة وتعزيز مشاركتها في العمليات السياسية وعمليات السلام جزء هام من خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولتحقيق هذين الهدفين، يجب على المجلس أن يواصل سيره في الاتجاه الصحيح ويظل على المسار الصحيح.

وتود الصين أن تؤكد على ما يلي.

أولاً، يجب أن نعزز حماية النساء في مناطق النزاع بكل الطرق الممكنة ودون استثناء. ويحق لجميع النساء المتضررات من النزاعات المسلحة الحصول على الأمن والحماية، بغض النظر عن كونهن جزءاً من عملية السلام أم لا. وينبغي معاملتهن على قدم المساواة، دون استثناء.

والغالبية العظمى من هؤلاء النساء من الناس العاديين. فهن النساء الفلسطينيات اللاتي يعشن في خوف دائم من هدم منازلهن والتعرض للعنف والاعتداءات. وهن الأمهات الأفغانيات اللاتي يبحثن عن الطعام والملابس الدافئة لأطفالهن في سياق كارثة إنسانية تقامت بفعل الجزاءات الانفرادية. وهن فتيات منطقة الساحل اللواتي يرفضن التخلي عن التعليم بالرغم من شبح الإرهاب والاختطاف من القوى المتطرفة. وهن أكثر الفئات ضعفاً وأكثرهن استحقاقاً لاهتمام المجتمع الدولي ومساعدته. وهن يتمتعن، مثل أي شخص آخر، بالحق في أن يعشن حياة خالية من العنف.

وتتطلب حمايتهن بذل جهود جماعية. وينبغي لأطراف النزاع أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتبذل جميع أعمال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي. وتدعم الصين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تضطلع بمهامها بنشاط في ذلك الصدد.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف جهود الإغاثة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية ويلبي الاحتياجات المعيشية الأساسية للنساء المتضررات من النزاع.

والبلدان التي تتحمل المسؤولية التاريخية عن المسائل الساخنة ملزمة بتقديم المزيد من الدعم المالي والعيني.

ومن تقدمها في جميع أنحاء العالم. وكما يقال في كثير من الأحيان في الصين، فإن النساء يحملن على أكتافهن نصف السماء. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز تمكين المرأة ونمائها ودعم دور المرأة في حمل نصف السماء فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين وبناء مستقبل جميل معا.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أشكر المفوضة السامية باشلييت والسيدة يافتالي والسيدة أسوكا على تقديمهن إحاطات لمجلس الأمن بشأن الحقائق التي تواجهها النساء اللواتي يدافعن عن السلام في جميع أنحاء العالم وبينه.

وكما سمعنا اليوم بالفعل، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان وبناءة السلام من النساء العنف والانتقام بسبب قيامهن بعملهن - بناء السلام والحفاظ عليه - وهو أمر ذو أهمية محورية لمقصد مجلس الأمن. إن هذه الهجمات تعرقل مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام. ولا يمكن للمجلس أن يعمل بفعالية إلا عندما يتلقى إحاطات صادقة عن الحالات على أرض الواقع. وتقدم المدافعات عن حقوق الإنسان وبناءة السلام من النساء اللواتي يقدمن إحاطات للمجلس هذه الرؤى، ونحن نعتمد عليهن. ومن واجبنا حمايتهن والتصدي للأعمال الانتقامية بفعالية. فمن دون توفير الحماية الكافية، سيظل العنف وسيلة لقمع مشاركة المرأة.

وقبل عامين فقط، التزم المجلس بكفالة تهيئة بيئة تمكينية آمنة لبناء السلام وأعضاء المجتمع المدني من النساء في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩). وأود أن أركز اليوم على ثلاثة مجالات للإجراءات العملية: معالجة مشاركة المرأة في السياقات القطرية وكفالة بيئة آمنة للمدافعات عن حقوق الإنسان وتوفير الموارد والدعم السياسي لبناء السلام من النساء.

أولاً، فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياقات القطرية، تحدثت السيدة يافتالي بشكل مؤثر عن صمود النساء والفتيات الأفغانيات رغم ما يواجهنه من عنف وتمييز. وكفالة مشاركة المرأة الأفغانية بأمان في

الثابت والبعيد المدى للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي لنا أن نسعى جاهدين لسد الفجوة الإنمائية التي تواجهها المرأة في مناطق النزاع وإيلاء الأولوية للتنمية في عمل الأمم المتحدة والسعي إلى تحقيق نتائج سريعة لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمرأة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي لنا أن نحمل حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية بصورة فعالة وأن نكفل حقها في التعليم لأن المعرفة يمكن أن تغير حياة الناس.

وينبغي لنا أن نساعد المزيد من النساء في إيجاد فرص عمل والخروج من الفقر وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لتهيئة الظروف اللازمة لمشاركتهن الفعالة في عمليات السلام. وينبغي أن نساعد النساء في التغلب على التحديات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا وتحسين إمكانية الحصول على اللقاحات بتكلفة ميسورة في مناطق النزاع وحماية حق المرأة في الحياة والصحة.

وتدعو الصين دائماً، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنادي بالنهوض بالمرأة على الصعيد العالمي وتدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بإجراءات ملموسة. وقد خدمت أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة صينية على مدى العقود الثلاثة الماضية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما قدمن إسهامات هامة في السلام.

وقد عملنا بنشاط في السنوات الأخيرة مع بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية. ونفذنا ١٠٠ مشروع لصحة الأم والطفل ودرينا ٥٠٠ ١٣٠ من النساء المهنيات ونقدم بشكل كبير تمكين المرأة في تلك البلدان النامية. كما دخلت الصين في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إنشاء جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء لتحفيز المزيد من الناس على اتخاذ إجراءات دعماً لهذه القضية الجديرة بالاهتمام.

وترمي مبادرة التنمية العالمية، التي طرحها الرئيس شي جين بينغ، إلى البناء على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإلى تحقيق تنمية عالمية توفر زخماً قوياً للتمكين من المساواة في الحقوق للمرأة

نحذو حذو الدول التي أصرت على أن الطريق نحو السلام المستدام لن يكون ممكناً إلا إذا تمت حماية أصوات النساء وسماعها وأخذها في الاعتبار في جميع عمليات السلام والأمن الدولية.

كما أشكر المفوضة السامية ميشيل باشليت والسيدة زرقا يافتالي والسيدة كافيا أسوكا على إحاطاتهن الزاخرة بالمعلومات.

إن الموضوع الذي يجمعنا اليوم يكتسي أهمية خاصة لدى بلدي، غابون، خاصة وأن الرئيس علي بونغو أونديمبا قد أشاد بالدور الأساسي للمرأة في صياغة مشاريع حكومتها.

ونلاحظ أن الدعوة الدولية لإشراك المرأة كجهة فاعلة رئيسية في عمليات السلام والأمن تكتسب زخماً. وثمة بوادر مشجعة على إحراز تقدم، لا سيما فيما يتعلق بتكافؤ الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام، على النحو المذكور في أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827). ومع ذلك، نشعر بقلق عميق إزاء استمرار المرأة في دفع ثمن باهظ، ولا سيما في البلدان التي تمر بحالات النزاع.

وبين تقرير الأمين العام (S/2021/827) استمرار العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها، ولا سيما في المناطق التي تعصف بها النزاعات في العالم، إلى جانب تهميشها واستبعادها من المحافل التي تتخذ فيها قرارات بشأن مستقبلها، بما في ذلك هيئات نزع السلاح. وهي حالة تبعث على القلق ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يستجيب لها، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة، ليس في المجال العام فحسب، بل أيضاً في مجال الأمن.

وقد اعتمدت غابون نهجاً يركز على الإنسان. ونهجنا كُلي وشامل للجميع وهو يشجع القيادات النسائية بوصفهن عوامل تغيير وبناء سلام يتمتعن بالسيطرة كاملة على مستقبلهن من خلال تمكينهن، في أوقات السلم، من تَبَوُّؤ مكانهن الرئيسي واللائق بهن في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في غابون. ويمكنهن عندئذ أن يشاركن مشاركة

الحياة العامة وفي تشكيل مستقبلها أفضل طريقة لحماية التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين. إن تمكين النساء والفتيات أمر أساسي كي يعم السلام والاستقرار أفغانستان.

ثانياً، يجب علينا أن ندافع عن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. ولا يكفي أن تشارك المرأة في الهياكل والمؤسسات فحسب - بل يجب أن تكون هذه المشاركة هادفة كذلك. ووفقاً لبحث الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني، تتطلب البيانات التمكينية مراعاة تعميم الحماية في سياساتنا وممارساتنا المتعلقة بالسلام والأمن. كما تعتمد البيانات الآمنة كذلك على إنشاء ودعم شبكات الوساطة النسائية، فضلاً عن وضع سياسات لقطاع الأمن للتصدي للتهديدات بالانتقام.

ثالثاً، يجب أن نعمل بصفاتنا الوطنية ومن خلال الأمم المتحدة لتوفير الموارد والدعم السياسي لهذه الخطة. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كلياً بمنع الأعمال الانتقامية والتصدي لها. وقد مولنا، خلال العامين الماضيين، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لوضع توجيهات لمنع الأعمال الانتقامية ضد أعضاء المجتمع المدني الذين يقدمون إحاطات إلى المجلس وتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع تحالف من الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات ضد الأعمال الانتقامية وتوفير تدريب ميداني لموظفي الأمم المتحدة في مساعدة بناء السلام من النساء المعرضات لخطر الانتقام.

وقدمنّا أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق العمل الطارئ من أجل حقوق الإنسان للمرأة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان المهددات بالانتقام ونقلهن إلى أماكن أخرى. وسنواصل العمل عن كثب مع بناء السلام وضمان أن تكون الحماية في صميم خطة عملنا الوطنية الجديدة بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن رسالة هذه الجلسة واضحة. يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لحماية مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام في بلدان مثل أفغانستان وأمام المجلس نفسه.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على الفرصة التي أتاحتها لنا النرويج في هذه المناقشة المفتوحة لكي

العنف الشديد شجاعة خارقة وجرة وصمودا غير عاديين. وستكون تلك المسائل محور تركيز رئاستنا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أن تلهم الخصال التي تُظهرها المرأة العمل الجماعي من أجل بناء عالم أكثر أمنا وسلاما، بما يتماشى مع توقعات شعوب العالم وتطلعاتهم المشروعة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نراكم، سيدتي الرئيسة، نتراأسون جلسة مجلس الأمن اليوم. ونود أن نشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليت، والسيدة زرقا يافتالي والسيدة كافيا أسوكا على إحاطاتهن.

أصبحت قضية المرأة والسلام والأمن جزءا لا يتجزأ من العملية الشاملة لتسوية النزاعات سلميا وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ونعتقد أن النقطة المرجعية التي توفر خريطة طريق فريدة للنهوض بدور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع، وكذلك لحماية المرأة في النزاعات، تتمثل في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويواجه العالم حاليا أزمات كثيرة. ومع ذلك، لا تشكل جميع تلك الأزمات تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويتطلب تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاستفادة منه على النحو السليم لضمان فعاليته الامتثال الصارم لولايته والنظر في قضايا المرأة في سياق صون السلم والأمن الدوليين، مع التركيز بشكل خاص على الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وترحب روسيا بالزيادة المطردة في مشاركة المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك في المفاوضات وحفظ السلام. ونرحب بزيادة إسهام المرأة في معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن وتسوية النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع. ومما لا شك فيه أن هذا الانخراط له أهمية حيوية لأنه يساعد على بناء الثقة والعلاقات القائمة على الثقة مع السكان المحليين ومنع الانتهاكات ضد النساء والأطفال وكفالة التحقيق في الانتهاكات والتعافي المستدام لضحايا هذا العنف وإعادة تأهيلهم.

كاملة وطبيعية في مختلف مراحل الوساطة والمفاوضات السياسية عندما تنشأ أزمات.

وتتجلى تلك الرؤية في الوجود الملحوظ للمرأة على رأس ثلاث من أهم أربع مؤسسات في غابون، وهي مكتب رئيس الوزراء ومجلس الشيوخ والمحكمة الدستورية، وكذلك على رأس عدة إدارات حكومية.

وعلاوة على ذلك، ظلت غابون منذ استقلالها رائدة في أفريقيا في تجنيد النساء في قواتها المسلحة، حيث ترقى عدد من النساء إلى رتبة جنرال. ولذلك، فقد بدأنا عهدا جديدا يمكن النساء من رفع علم بلدهن وصنع التاريخ وإلهام أجيال من الشابات والفتيات.

ويجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نتمسك بمعيار استيعاب الجميع وأن نحمي مشاركة المرأة، مع ضمان إسماع صوتها. وينبغي أن يحقق ذلك إنجازا جوهريا كبيرا يكفل مراعاة دور المرأة ويضمن مشاركتها الكاملة في جميع مراحل منع نشوب النزاع وتسوية النزاعات من أجل تحقيق قدر أكبر من السلام الدائم. وتقوم هذه الدعوة على روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعززها القرارات اللاحقة.

وندعو إلى مواصلة الجهود على الصعد العالمية والوطنية والمحلية من أجل التنفيذ الكلي والموضوعي والشامل للجميع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة به، بما في ذلك القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩). وندعو أيضا إلى تعزيز إدماج البعد الجنساني في قضايا السلام.

في عالم يواجه تحديات أمنية جديدة تفاقمت بسبب أزمة صحية لم يسبق لها مثيل، يجب أن تشمل استجابتنا الجميع، بمن فيهم النساء. ولا يخطئ أحد، فالتاريخ سيحكم على كل واحد منا من خلال طريقة معاملتنا لأولئك الذين وصفهم جيزيل حللمي بأنهم نصف البشرية الآخر، ولا سيما من خلال المبادئ والمواقف والاتجاهات التي نعتمدها هنا في مجلس الأمن.

وقد حان الوقت لدول العالم لحماية صوت جميع بنات السلام، الذين يُظهرون حتى في الظروف القاسية وفي المناطق المتضررة من

موجات جديدة من النزاعات ويفاقم النزاعات القائمة. ومن الواضح أن تهيئة الظروف الآمنة لمشاركة المرأة في تسوية النزاعات تتطلب كفالة سلامة وأمن جميع المشاركين في هذه العملية. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان تحقيق سلام مجد وقوي ومستدام.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد تركيزنا على التعاون البناء مع جميع الدول بشأن المسائل المتصلة بالمشاركة المتساوية للرجال والنساء في معالجة المسائل الأمنية وتسوية النزاعات في المحافل الرئيسية، بما يتماشى مع الولايات ذات الصلة.

السيد تيروموتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر النرويج على عقدها مناقشة مفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. وأود، على وجه الخصوص، أن أرحب بمعالي السيدة أنيكن هويتفيلدت، وزيرة خارجية النرويج، بيننا. ونشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشلييه، على أفكارها الثاقبة. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الآخرين، السيدة زرقا يفتالي والسيدة كافيا أسوكا، على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة والقضاء على العنف ضدها شرطان أساسيان لتعزيز السلام والأمن الدائمين في جميع أنحاء العالم. ولتعزيز مجتمع شامل للجميع، تؤيد الهند بقوة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في العمليات السياسية وصنع القرار. لقد انتقلت الهند اليوم من نموذج تنمية المرأة إلى التنمية التي تقودها المرأة.

ولدينا الآن أكثر من ١,٣ مليون ممثلة منتخبة على مستوى القاعدة الشعبية تولت أدوارا قيادية في مجتمعاتها المحلية. بل إن لدينا بانشايات، وهي المجالس المحلية الشعبية المنتخبة على مستوى القرية، جميع أعضائها من النساء. ووضعت عشرون ولاية هندية أحكاما لحجز ٥٠ في المائة من مجموع المقاعد في الهيئات التشريعية على المستوى المحلي للنساء.

وخلال كفاح الهند من أجل الحرية، كانت المرأة في طليعة كل جانب من جوانب جهودنا تقريبا. وهذا التقليد لا يزال مستمرا في

ونعتقد أنه من الممكن تحقيق مشاركة المرأة بشكل أكثر جدوى في عمليات حفظ السلام إذا تمت تهيئة الظروف المناسبة. وفي هذا الصدد، فإن أحد المجالات الهامة التي ينبغي تركيز الجهود عليها هو ضمان حصول المرأة على الموارد والتكنولوجيات، بما في ذلك في القطاع المصرفي. وينبغي أيضا أن يكون هناك تركيز أكبر على القضايا الإنمائية المحددة التي تواجهها المرأة، بما في ذلك القضاء على الفقر ووصول المرأة إلى التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

إن الأسرة مهمة بشكل خاص. ويجب أن نحمي مؤسسة الأسرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تصبح مشاركة المرأة في جميع جوانب ومراحل حفظ السلام غاية في حد ذاتها أو مجرد حصة يتعين الوفاء بها. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تجسد السياق الفريد لكل حالة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعطي الأولوية للأهلية المهنية للمرأة، فضلا عن مصالحتها الشخصية وغيرها من التحديات، في مجال حفظ السلام على سبيل المثال.

ولأسف، وعلى الرغم من الجهود العديدة الجارية، لا تزال المرأة ضحية لأشكال مختلفة كثيرة من العنف. ويساورنا قلق عميق إزاء حالات تشويه وقتل النساء، بما في ذلك نتيجة الاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة. ونرى أنه من غير المقبول التغاضي عن تلك الجرائم أو أن تُبرر بأنها حتمية أو أنها نتيجة ما يسمى بالأضرار التبعية.

ويجب التحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، ولا ينبغي أن ينطبق ذلك على الجرائم المرتكبة ضد النساء من بناء السلام فحسب. ونعتقد أن هدف كل دولة هو ضمان سلامة وأمن كل مواطن، دون التركيز بشكل خاص على أي فئة بعينها. ومن الواضح أن العنف ضد المرأة غير مقبول، ليس في مجال حفظ السلام فحسب، بل في جميع السياقات. وهذا العنف غير مقبول ضد أي شخص، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو اللغة أو المعتقد.

ونرى أن إنشاء عمليات تفضيلية لحماية فئات معينة من المشاركين في تسوية النزاعات لن تكون له نتائج عكسية فحسب، بل إنه خطير أيضا، لأنه قد يثير المزيد من التوترات الاجتماعية ويشعل

النساء. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا، ساعدت تلك المبادرة في التحويلات المباشرة للاستحقاقات إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون امرأة.

رابعاً، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان أكبر تهديد عالمي للسلام والأمن، وتعاني المرأة دائماً بشكل غير متناسب. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات الذي يرتكبه الإرهابيون متفشياً. وهو يستحق الإدانة القوية واهتمامنا الخاص. ومن المهم أن يركز المجلس اهتمامه على أثر الإرهاب وعواقبه على حقوق المرأة.

خامساً، تؤدي ضابطات الشرطة وحفظه السلام من الإناث دوراً لا غنى عنه في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إنهن أقدر على كسب ثقة قطاع كبير ولكن مهمش من المجتمع. ولذلك، نحتاج إلى المزيد من النساء في حفظ السلام. وترحب الهند باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين لزيادة عدد النساء العاملات في حفظ السلام. كما نؤيد زيادة نشر مستشاري شؤون حماية المرأة من أجل وضع ترتيبات فعالة للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في الميدان.

سادساً، ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم للدول الأعضاء من أجل بناء المؤسسات والقدرات في حالات ما بعد النزاع، والتصدي بشكل مجدٍ ومؤسسي لأوجه عدم المساواة والعنف التي تواجهها المرأة، ولكفالة مشاركتها الكاملة في صنع القرار. والتركيز على المرأة في عملية بناء السلام أمر بالغ الأهمية.

أخيراً وليس آخراً، فقد ظهرت وسائل الإعلام، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، كمنصة تستخدمها بشكل متزايد مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الإرهابيين، لتضخيم الأفكار التمييزية وتشجيع التطرف العنيف. وغالباً ما تكون النساء ضحايا هذه الأعمال الإجرامية عبر الإنترنت. ولمواجهة هذه الظاهرة، نحتاج إلى جهد مخلص وملتزم وغير تمييزي وجماعي من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره.

وفي الختام، أود أن أعيد صياغة ما قاله الفيلسوف الهندي البارز سوامي فيفيكاناندا، مؤكداً إنه مثلما لا يمكن لطائر أن يطير بجناح

وقتنا المعاصر أيضاً. وفي عام ٢٠٠٧، صنعت الهند التاريخ بنشر أول وحدة شرطة مشكلة بالكامل من الإناث لعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. وعملت تلك الوحدة في ليبيريا لمدة عشر سنوات، وكانت من خلال عملها مثالا للكيفية التي يمكن بها أن يساعد نشر المزيد من الأفراد النظاميين من النساء الأمم المتحدة في جهودها لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وبغية تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، يود وفدي أن يسلط الضوء على ما يلي. أولاً، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحدد وتعالج الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة مجدية في منع نشوب النزاعات وحلها وفي جهود وبرامج بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويتطلب ذلك وضع إطار تشريعي وقضائي، وتوفير الفرص الاقتصادية، وبناء المؤسسات والقدرات، وضمان المساواة، والتحقق من إفلات مرتكبي العنف ضد المرأة من العقاب.

ثانياً، يجب على الدول الأعضاء أن تهيئ بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة وإدماجها في العمليات السياسية وصنع القرار. والبيئة السياسية القائمة على مبادئ الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون تؤدي إلى تعزيز دور المرأة في بناء الدولة والتنمية. وفي هذا السياق، نشدد مرة أخرى على أهمية الحكم الشامل والتمثيلي في أفغانستان، مع المشاركة الهادفة للمرأة، وفقاً للقرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، المتخذ في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١.

ثالثاً، بالإضافة إلى المشاركة السياسية، يجب أن نركز بنفس القدر بطريقة شاملة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، بما في ذلك إتاحة وصولها إلى الائتمان والتمويل والتكنولوجيا. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الفجوة الرقمية المتنامية إلى إبعاد المرأة عن التيار الرئيسي. ومع مراعاة ذلك، ولتقليل الفجوة بين الجنسين، لم تتخذ الهند العديد من المبادرات الرقمية التي تركز على المواطن فحسب، بل ركزت هذه الخدمات أيضاً على المرأة. وفتحنا حسابات مصرفية على الإنترنت لأكثر من ٤٤٠ مليون شخص، أكثر من ٥٥ في المائة منهم من

ومع ذلك، فإن تدابير التضامن، مهما كانت، غير كافية. ويجب أن ندرك جميع الأعمال التي تعوق مشاركة المرأة مشاركة هادفة ومجدية في عمليات السلام وفي المجتمع بصفة عامة. وعلى مجلس الأمن ألا يعمل على جلب النساء إلى طاوولات مفاوضات السلام فحسب، بل أيضا لإيجاد سبل لحماية المدعوات إلى الطاولة والعاملات في الميدان من العنف والترهيب المباشرين.

ومن خلال حماية النساء اللواتي يحاولن بالفعل إحداث تغيير في مجتمعاتهن، يوضح مجلس الأمن أيضا أنه بدون مشاركة السكان الإناث، لا توجد آفاق للسلام الدائم في أي بلد، ناهيك عن التنمية الاقتصادية. وتطبيع مشاركة المرأة في عمليات السلام والارتقاء بدورها، بما في ذلك تقديمها للإحاطات في مجلس الأمن، طريقة ملموسة جدا لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نشيد بأيرلندا لتسجيلها رقما قياسيا جديدا في عدد النساء اللواتي قدمن إحاطات خلال رئاستها في أيلول/سبتمبر ونأمل أن تصبح دعوة النساء المتضررات جراء النزاعات المسلحة لشغل مقعد على الطاولة - سواء في بلدانهم الأصلية أو هنا في هذه القاعة - ممارسة شائعة.

وتقترح البرازيل إجراء ملموسا هاما آخر في ضوء الأهداف المحددة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين - وهو إجراء تقييم شامل لحالة النساء من حفظة السلام وبناء السلام كجزء من أي دراسة لدولة أو منطقة تخضع للتدقيق بموجب الاستراتيجية. والفكرة هي تحديد أهداف معينة من أجل العمل على زيادة عدد النساء في البعثات الميدانية والتأكد من أن هؤلاء النساء قادرات على إحداث تغيير، في مختلف الأدوار والوظائف، وعلى أن يكن بمثابة قوة دافعة للتغيير.

وفي ختام بياني، أود أن أقتبس من السيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي قالت خلال المناقشة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر بشأن المرأة والسلام والأمن: "لا يمكننا أن نتوقع من النساء أن يبنين السلام إذا كانت حياتهن مهددة باستمرار." (S/PV.8886، صفحة ٦).

واحد، لا يمكن تحقيق السلام الدائم والتنمية دون استثمار النصف الآخر على قدم المساواة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمفوضة السامية ميشيل باشيليه على المعلومات والأفكار الغزيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن اليوم، وكذلك لممثلي المجتمع المدني، السيدة زرقا يفتالي والسيدة كافيا أسوكا، إذ قدمتا لنا نظرة إلى العالم الحقيقي ذات قيمة كبيرة للمناقشة المفتوحة اليوم.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمثل أولوية في الولاية الحادية عشرة للبرازيل بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن. وفي هذه الفرصة الجديدة للعمل بنشاط من أجل النهوض الكبير بالمرأة، لن تدخر البرازيل جهدا لتوفير بيئة آمنة ومؤاتية للمرأة لكي تشارك مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وذات مغزى في السلم والأمن الدوليين.

وحدث التوقيع اليوم مناسب في توقيته. ويجب ألا نتجاهل علامات تزايد العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات وأعضاء السلطة القضائية وقوات الأمن من الإناث في جميع مناطق العالم. وعند تقييم التقدم المحرز في بلد أو منطقة معينة أو عند تصميم الولايات، يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يأخذوا حالة المرأة في الاعتبار بجدية.

وكما تشير النرويج بحق في المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2022/22، المرفق) وكما ورد في آخر تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827)، تبرز حالة النساء والفتيات الأفغانيات كمصدر للقلق. ولئن كان الأمر خطيرا قبل استيلاء طالبان على السلطة، فهو أسوأ الآن.

وقد أطلقت الحكومة البرازيلية برنامجا لمنح تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة لاعتبارات إنسانية للأفغان وجميع المتضررين من الأزمة في أفغانستان. ومؤخرا، ومن خلال مبادرة مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني في البرازيل، رحبنا في بلدنا بالقضاة الأفغانيات وأسرهن.

وأطلق المنتدى دينامية جديدة، تقوم على التزامات قوية بحقوق النساء والفتيات. وأعلن عن تمويل يزيد في مجموعه على ٤٠ بليون دولار لدعم خطة عالمية لتسريع تحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٢٦. كما تريد فرنسا أن تكون قدوة في الداخل. ولذلك، نشر بلدي خطة عمله الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن في حزيران/يونيه ٢٠٢١. وانضم أيضا إلى ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

وفي مجلس الأمن، كما هو الحال في جميع المحافل، ستواصل فرنسا ضمان مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع المناقشات ذات الصلة وكفالة تحدثهم من دون خوف على سلامتهم. وأكد لكم أن فرنسا ستواصل عملها الحازم لصالح التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما الأحكام المتعلقة بمكافحة الأعمال الانتقامية.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى حضوركم إلى نيويورك في وقت لم يعد فيه السفر يسيرا كما كان سابقا. وأود أيضا أن أشكركم على رئاستكم لمجلس الأمن، التي أبهرتنا حتى الآن بوصفها رئاسة متروية وسخية وحسنة الإدارة. وأود أن أشكر مقدمات الإحاطات على ملاحظاتهم وعلى العمل الذي يضطلعن به للنهوض بجدول الأعمال المهم هذا.

تولي كينيا قيمة كبيرة لعمل النساء العاملات في مجال بناء السلام. ويشمل ذلك تعزيز أصواتهن وتوطيد مساهماتهن في منع نشوب النزاعات وصنع السلام، سواء في كينيا أو في جوارنا المباشر. إن سلامة النساء المشاركات في عمليات السلام والأمن عامل أساسي لنجاح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى المستويين الشعبي والوطني، ينبغي بذل جهود متواصلة لحماية سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة المساواة بين الجنسين وممثلي المجتمع المدني، على النحو المبين في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩). ولذلك، نرحب بتركيز هذه المناقشة المفتوحة بوصفها خطوة تنفيذية حاسمة من قبل جميع البلدان والأمم المتحدة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا بعقد هذه المناقشة بمبادرة من النرويج. ونشكر المفوضة السامية ميشيل باشليت والمتكلمتين من المجتمع المدني على إحاطاتهن. فمن خلالهن، نسلط الضوء على الدور الذي لا غنى عنه لجميع النساء من بناء السلام والمدافعات عن الحقوق.

تعتقد هذه الجلسة أيضا في الوقت المناسب، بالنظر إلى التهديدات الخطيرة للغاية التي تلوح في الأفق في هذه اللحظة تحديدا للنساء الأفغانيات. وتركز مناقشاتنا على العنف والتخويف والانتقام ضد المرأة في عمليات السلام. ويساور فرنسا القلق إزاء الزيادة في هذه الأعمال. وندين جميع المحاولات الرامية إلى عرقلة مشاركة المرأة في عمليات السلام. ومن غير المقبول أن يُستهدف أي شخص بسبب التزامه بالسلام. وتتعارض هذه الهجمات مع جميع قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتستوجب منا اتخاذ إجراءات.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن يتغير الطرف الذي يشعر بالخوف. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأفعال وتقديمهم إلى العدالة.

ثانيا، وفقا للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب على الدول أن تهئي الظروف الآمنة للناشطات للقيام بأنشطتهن دون تدخل لا مبرر له. ويجب إنشاء آليات للوقاية والإنذار المبكر، بدعم من الأمم المتحدة، حيثما كان ذلك مناسباً.

ثالثا، ندعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مواصلة جهودها في مجال التوثيق وإلى تحديد الممارسات الجيدة في هذا المجال. ويجب تقديم دعم قوي لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي قد تتعرض للتهديد أو التخويف أو الانتقام.

أخيرا، يجب أن نواصل جهودنا من أجل التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتتفد فرنسا حاليا دبلوماسية نسوية طموحة. فقد استضافت فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠٢١، بالشراكة مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني والشباب، منتدى جيل المساواة في باريس.

عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاختطاف والعنف الجنسي والاسترقاق. وينبغي تنفيذه على وجه التحديد مع إيلاء الاعتبار الواجب للمرأة والسلام والأمن والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وأود أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على جهوده حتى الآن لنشر وحدة المسائل الجنسانية. ونقدر أيضا استمراره تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ونعتقد أن من الممكن مواصلة العمل من خلال تعاونه مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتقييم مدى ارتباط الجزاءات بالعنف والعمليات الإرهابية التي تستهدف المرأة. وبوسعها أن يقترحا طرقا محددة يمكن لمجلس الأمن والدول من خلالها فرض جزاءات تحمي النساء والفتيات على نحو أفضل من الإرهابيين.

ويلاحظ الوفد الكيني أن القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) يسعى بصفة خاصة إلى إدراج أسماء الجناة في نظم الجزاءات وتقارير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويشمل القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشكل مفيد الجماعات الإرهابية ويقترح وضع معيار مستقل لتصنيف أعمال الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والجزاءات المحددة الأهداف في حالات النزاع المسلح.

وعلى الرغم من وجود هذه القوائم من المتمادين في ارتكاب الجرائم، من الأطراف والأفراد، وغالبيتهم من الجهات الفاعلة من غير الدول، ويصنف العديد منهم على أنهم جماعات إرهابية وتوجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابهم أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، لم يتخذ سوى القليل من التدابير العلاجية أو لمساءلة الجناة. ولا يزال الإفلات من العقاب سائدا، ويملك مجلس الأمن السلطة ليفعل شيئا حيال ذلك.

وينبغي بذل المزيد من الجهود لتنفيذ وتفعيل هذه التوصيات من أجل تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك من خلال عمل المستشارين المعنيين بحماية المرأة في إطار التعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

إن حماية المرأة تحفز مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهد لتمكين القوى الأفريقية التي تسعى إلى مكافحة الإرهاب في منطقة

وسأعرض بإيجاز أربع نقاط أمل أن توفر فرصا للتنفيذ العملي. أولاً، يجب على الدول زيادة الملاحظات القضائية فيما يتعلق بالعنف الجنساني ومظاهره التي تتجلى في العنف الجنسي والمضايقات والاعتداءات والأعمال الانتقامية والتخويف عبر الإنترنت والعنف الجسدي ضد النساء المشاركات في جدول الأعمال المتعلق بالسلام. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ خطوات محددة لزيادة التكلفة المترتبة على تهريب أو تهديد أو إيذاء النساء اللاتي يقمن إحاطات إلى مجلس الأمن.

ثانياً، تحت كينيا المجتمع الدولي على دعم الجهود الإقليمية التي تصون ركيزتي الحماية والمشاركة في مجال المرأة والسلام والأمن. وندعو المجلس بصفة خاصة إلى الإحاطة علما بنتائج الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقد في ٢٢ آذار/مارس برئاسة كينيا، بشأن موضوع "المرأة والسلام والثقافة والشمول الجنساني في أفريقيا"، وإلى دعم هذه النتائج.

ثالثاً، تدعو كينيا إلى ربط الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بآليات مكافحة التطرف المتصل بالعنف الجنسي والجنساني، الذي يتجلى في أعمال وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى تنظيمي القاعدة وداعش. وينبغي لنا جميعاً أن ندرك أن قضية تلك الجماعات وأيديولوجيتها تعتبران إسكات المرأة وتهريبها والانتقام منها قيمة أساسية، وأنها تسعى إلى استبعاد النساء تماماً من الحياة المدنية.

وينبغي ألا يكون القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) قراراً قائماً بذاته. وبدلاً من ذلك، يجب ربط أهدافه بالإجراءات ذات الصلة بموجب القرارات التي تركز بشكل خاص على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفرضي إلى الإرهاب. وهذا ببساطة لأن العديد من الجماعات المتطرفة يبدو أنها تشترك في الاستخفاف بمشاركة النساء والفتيات وسلامتهن وأمنهن. ومن الأمثلة على ذلك الربط، على سبيل المثال لا الحصر، القراران ٢٣٥٤ (٢٠١٧) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) اللذان يتطرقان إلى خطاب مكافحة الإرهاب لضمان تضمنه حججاً داعمة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويتناول القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) الجريمة المنظمة

الساحل وأجزاء أخرى من أفريقيا من أن تعمل على نحو أكثر فعالية. ومن شأن دعم الأنصبة المقررة من الأمم المتحدة في تلك الجهود الأمنية أن يساعد النساء وأمنهن بشكل مباشر.

ونشكر السيدة ميشيل باشليت على إحاطتها ونقدر كثيرا مشاركة السيدة كافيا أسوكا، التي تمكنا من التعاون معها في الماضي، وكذلك السيدة الزرقاء يافتالي.

والتوصية النهائية هي أن نلاحظ ما هو جلي جدا في واقع الأمر - ولكن ربما لهذا السبب يتم استبعاده بسهولة - وهو أن أكبر حماية لأمن النساء والفتيات وسلامتهن هي تشكيل حكومة كفؤة وشاملة للجميع. وللحصول على حكومة كفؤة، تقوم الحاجة إلى الإصلاح وإلى الموارد. إننا نتكلم كثيرا عن الإصلاح في الأمم المتحدة، ولكننا ربما لا نتكلم كثيرا عن الموارد. ومن الضروري أن ينمو الاقتصاد لزيادة الضرائب، ضرورة أيضا لتوفير ما يلزم من خدمات أساسية وأمن، بالإضافة إلى توفير سبل العيش التي تحتاجها المرأة لتأمين سلامتها وأمنها واستقلالها الذاتي.

ولذلك، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نستأنف الحوار بشأن التنمية في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة ككل، لأن أساس عمل الدول يجب أن يكون هو تشكيل الحكومات التي تتوفر لها الموارد. وفي هذا الصدد، وحتى ونحن نتجادل بشأن الانتقال إلى تحقيق الوصول بالانبعثات إلى مستوى الصفر والتحول إلى اقتصاد أخضر، لا بد لنا من أن نلاحظ أن تلك التحولات لا يمكن تحقيقها على حساب رغبة البلدان في الجنوب العالمي، ولا سيما في أفريقيا، والحاجة إلى تنميتها. وسنستمر في التشديد على أن الإجراءات الإيجابية التي يمكننا القيام بها في الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام هي التمكين من تحول أخضر له أثر إيجابي على التنمية والنمو الاقتصادي في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على أن كينيا نصيرة للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولدينا خطة عمل وطنية نشغل بتنفيذها لتعكس التزامنا بمساواة المرأة وسلامتها وأمنها على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يسرنا أنكم تترأسون، سيدتي الرئيسة، هذه المناقشة بشأن حماية المرأة من العنف في عمليات السلام والأمن، التي لها أهمية قصوى بالنسبة للمكسيك.

وتكرر المكسيك تأكيد التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن التزامنا بهذه المسألة ونشاطنا بشأنها يتماشى مع سياستنا الخارجية النسوية. ونشيد بألماس إيلمان، الناشطة الصومالية التي قتلت في مقديشو في نهاية عام ٢٠١٩؛

وحنان البراسي، وهي محامية ليبية بارزة قتلت في عام ٢٠٢٠. والصحفيات الأفغانيات اللاتي قتلن في جلال أباد في مارس/آذار ٢٠٢١؛ وجميع الناشطات، والنساء من بناء السلام، والمدافعات الشجاعات عن حقوق الإنسان اللواتي وقعن ضحايا للتهديدات أو العنف أو الانتقام.

وفقدانهم يذكرنا بأننا فشلنا في كفالة بيئات آمنة لهم للمشاركة في الحياة العامة والسياسية في بلدانهم.

وتدعو المكسيك مجلس الأمن إلى أن يتكلم عندما يصبح على علم بتلك الحالات، وبالتالي يبعث برسالة رفض لا لبس فيها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء السلام الذين يأتون إلى مجلس الأمن لتقديم تقارير عن الأوضاع في بلدانهم، لأنهم بذلك يخاطرون بحياتهم وحيات أسرهم.

وخلال رئاستنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، كان جميع مقدمي الإحاطات من النساء، ونحن ممتنون لهن لأنهن كن عناصر أساسية لنجاح برنامج عملنا.

ونسلم بالعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال حماية النساء اللواتي يقدمن الإحاطات، وندعوها إلى التنسيق مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن بروتوكول أفضل تنظيمًا لحماية ورصد الحالات الفردية التي تتطلب ذلك، وكذلك بشأن إبقاء مجلس الأمن وفريق الخبراء غير

المناقشة الهامة. وأشكر السيدة يافتالي على مداخلتها القوية. فمن المهم جدا للمجلس أن يستمع إلى شهادات مباشرة مثل شهادتها. وأشكر أيضا السيدة أسوكا على توجيهات تحالفها لنا عن كيفية تحسين وضع النساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلا عن أكثر من ٥٠ خبيرا من المجتمع المدني اجتمعوا لمناقشة مسألة الأعمال الانتقامية في الأسبوع الماضي. توصياتهم سيتم تشاؤها وستوجه عملنا في المستقبل. وأشكر أيضا جميع أعضاء المجلس وسائر أعضاء الأمم المتحدة على المشاركة بشأن هذا الموضوع الصعب.

في حين أننا قد نختلف حول بعض المجالات إلا أننا نتفق جميعا على أن للمرأة حقا أساسيا في المشاركة في السلام والأمن. وليس هذا لأن المرأة بطبيعتها تحمل حلا ما سحريا لإنهاء جميع الحروب أو لأننا أكثر سلاما من الرجل - بل لأن المرأة تحمل منظورات وتجارب فريدة في مجتمعاتها. فعندما تشارك المرأة يدوم السلام فترة أطول.

ومع ذلك فإن المشاركة هذه تعني في كثير من الأحيان أن المرأة تصبح هدفا. فكلما ترفع المرأة صوتها فإننا نخاطر أكثر من الرجال، وتتعرض النساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان للخطر أكثر من أي أحد. وبدلا من أن تلقى التقدير تتلقى التهديدات والعنف. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نجد سبلا أفضل لتثقيف تدابيرنا لمنع والتصدي من أجل حماية وتمكين المرأة وتعزيز وصون حقها في المشاركة. ومن هذا المنطلق تود النرويج أن تقدم ثلاث توصيات.

أولا، يجب أن تصبح مشاركة المرأة هي الوضع الطبيعي الجديد. هذه المشاركة هي ما تغير قواعد اللعبة على المدى الطويل. وحين تستطيع المرأة التأثير بشكل مباشر على القرارات المتعلقة بالسلم والأمن فإنها تشكل تدابير الحماية التي تعمل لصالحها ولصالح أسرته ومجتمعاتها المحلية.

ثانيا، يجب أن توفر الموارد اللازمة لدعم النساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع وضمان قدرة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على فعل الشيء ذاته.

الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن على اطلاع على آخر التطورات حتى يتمكن من الرد في الوقت المناسب.

والمكسيك، بوصفها الرئيس المشارك للفريق غير الرسمي مع أيرلندا، تكرر دعوتها إلى أن تشمل جميع عمليات السلام النساء بصورة منتظمة منذ بداية المفاوضات وعلى جميع مستويات صنع القرار.

إن التهديدات أو الأعمال الانتقامية أو خطاب الكراهية أو العنف الجنسي أو أي شكل آخر من أشكال العنف الموجه ضد الناشطات، وبناء السلام من النساء، والمدافعات عن حقوق الإنسان، غير مقبولة. ويجب أن نسعى جاهدين للقضاء عليها.

ولكننا بحاجة إلى آليات حماية أكثر فعالية - وآليات حماية وقائية إن أمكن - وينبغي للمجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص النساء، أن يشارك في تصميمها وتنفيذها. ويجب ألا يكون الهدف سوى توفير حماية أكبر من أشكال التمييز العديدة، سواء على أساس العرق أو العمر أو المكان الأصلي أو المعتقد أو الميل الجنسي أو مركز الهجرة أو الإعاقة أو غيرها من أوجه التمييز.

كما أن الإفلات من العقاب وعدم مساءلة مرتكبي الجرائم أمران غير مقبولين، لأنهما يؤديان إلى ظهور حلقات عنف جديدة. يجب على كل دولة أن تضمن الوصول إلى العدالة وتوفير الخدمات للضحايا - خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات الصحة العقلية وغيرها من وسائل الدعم النفسي الاجتماعي.

وفي الختام، يجب أن نضمن أن تكون جميع عمليات السلام الصادر بها تكليف من المجلس مزودة بالموارد المادية والبشرية اللازمة للإشراف على هذه الحماية وتوفيرها لكل من يشارك فيها. وتحقيقا لذلك سيتعين علينا أن نبدأ بالاستماع المنتظم والمستمر إلى تجاربهم وطلباتهم وتوصياتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية النرويج.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتها لمجلس الأمن اليوم وتوفيرها السياق لهذه

والتي ينبغي أن ينعكس عليها تقرير الأمين العام (S/2021/827) عن المرأة والسلام والأمن. كما أننا نشعر بالإنعاج بتحويل التقرير لهدف عكس المسار التصاعدي للإنفاق العسكري العالمي وضمان زيادة الاستثمار في الأمن البشري. وكما جاء في الفقرة ١ من التقرير، "المزيد من الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية التي تدعم الأمن البشري" هو ما نحتاجه حقاً لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وينطبق هذا بصفة خاصة على سياق المرأة والسلام والأمن.

ومن المؤكد أن وكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية المحلية يمكنها أن تؤدي دوراً رئيسياً في دعم وحماية المرأة في مشاركتها في عمليات السلام والأمن. وما فتئت اليابان تدعم بنشاط بناء قدرات النساء المحليات بناة السلام من خلال عدد من مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فمن أجل التصدي للعنف والتهديدات المستمرة ضد المرأة الأفغانية، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، قررت اليابان تمويل مشروع جديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يدعم منظمات المجتمع المدني المحلية التي تدير ملاجئ ومراكز مجتمعية للناجيات من العنف.

إلا أنه على المدى الطويل لا يوجد حل سحري لتهيئة بيئة آمنة وتمكين المرأة، ولكن بدلاً من ذلك يجب علينا بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع يملكها كل بلد ويمكنها حماية وتمكين الناس وتعزيز الثقة في المجتمع.

لقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى وضع مسألة العنف على الإنترنت في المقدمة كشكل جديد من أشكال التهديد الذي يستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان. وتدعم اليابان الدراسة الجارية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٢١ بلداً عربياً، مع التركيز بشكل خاص على العنف ضد المرأة على الإنترنت، بما في ذلك الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان. تهدف الدراسة إلى توضيح الثغرات في النظم القانونية من أجل منع العنف على الإنترنت وتحديد التحديات في خدمات الإبلاغ والوصول. وسيسهل هذا المشروع أيضاً إجراء مسح للقوانين القائمة. نأمل أن تسهم نتائج المشروع في تعزيز القدرات المؤسسية في المنطقة لمواجهة هذا الخطر الجديد.

ثالثاً، يجب ألا يكون هناك أي تسامح مع التهديدات والأعمال الانتقامية التي تستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن، بما في ذلك من خلال الانخراط مع المجلس.

ومع ذلك، ستواصل المرأة المشاركة على الرغم من المخاطر التي تواجهها. إننا نرى ذلك في أفغانستان وجنوب السودان وميانمار واليمن ومالي وأماكن أخرى كثيرة. وإذا ما حدث الأسوأ، يجب أن نكفل الرد الكافي. فينبغي أن ننظر في فرض الجزاءات وغيرها من التدابير الرادعة، ويجب أن نطالب بالمساءلة. لقد شاركت النزوح في وقت سابق اليوم في إطلاق آلية تمويل جديدة تهدف إلى توفير هذه الحماية. إنها شبكة أمان ويمكن أن توفر المساعدة عند الحاجة.

كثيراً ما يقال للنساء إن الأمن يأتي أولاً قبل مشاركتهن، وتكون النتيجة لا مشاركة ولا أمن. إنها مقايضة زائفة. إذا كان السلم والأمن هما الهدف حقاً وكانت حماية المرأة هي الهدف فإن المشاركة هي السبيل الوحيد لتحقيق هذين الهدفين. ولذلك يجب أن نحتمي هذه المشاركة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أود تذكير جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة. الأعضاء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين حتى يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للنزوح لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على تهيئة بيئة آمنة وتمكين المرأة. وأشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلتي المجتمع المدني على إحاطاتهن.

أولاً وقبل كل شيء، تشاطر اليابان القلق البالغ إزاء الهجمات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات وغيرهن،

السلام، إذا كانت النساء يخشين على حياتهن وحيات أسرهن. ويجب أن يأتي ذلك الهدف المشترك في صميم كل جهودنا لأن مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي أمران أساسيان لتحقيق السلام المستدام.

وثمة ارتباط وثيق بين ركني الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المتمثلين في مشاركة المرأة وتوفير الحماية لها. فلا يمكن أن تكون هناك مشاركة دون حماية. وينبغي إجراء تحقيق سريع في أعمال التهريب والتهديدات والعنف وغيرها من الانتهاكات التي تستهدف النساء في عمليات السلام والأمن، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان، إذا أردنا تضيق الفجوة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتقع على عاتق الدولة المسؤولية الرئيسية عن كفالة بيئة تمكينية وأمنة لجميع النساء المشاركات في عمليات السلام، ويجب أن تكون الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها في ذلك الصدد.

وتقع على عاتق بعثات الأمم المتحدة الخاصة في الميدان مسؤولية دعم المرأة وحمايتها. ولا ينبغي لأي عضو في المجتمع المدني أن يخشى الانتقام بسبب عمله مع الأمم المتحدة. وثمة ولاية قوة مناصرة لمجلس الأمن لمعالجة هذه المسائل وسبق أن حث المجلس الدول الأعضاء مرارا على العمل لتحقيق تلك الغاية. ويجب تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الأطر القائمة تنفيذا كاملا. ويجب على الدول الأعضاء أيضا أن تكون أعلى صوتا في الدفاع باستمرار عن الحيز المتاح للمجتمع المدني وإدانة الهجمات التي تُشن ضده.

واليوم، نكرر دعوتنا إلى احترام وحماية من هم في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونشدد على أهمية عمليات السلام الشاملة للجميع. فالمرأة تضطلع بدور حاسم في تشكيل مستقبل المجتمعات التي تعيش فيها ويجب أن تكون حاضرة على طاولة المفاوضات. وبذلك، سنتيح فرصة أفضل بكثير لتحقيق السلام في الأجل الطويل لأنه من دون النساء لا يوجد سلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفرا (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد النرويج على تنظيم مناقشة اليوم. وأتوجه بالشكر أيضا لجميع المتكلمين على إحاطاتهم وشهاداتهم.

وفي الختام، فإن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام تتطلب جهودا جماعية طويلة الأجل. واليابان ملتزمة بأن تقوم بدورها في هذا المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر مالطة وفد النرويج على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع "حماية المشاركة: التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن". ونرحب بالزخم الذي تولد في مجال المرأة والسلام والأمن خلال الأشهر الماضية ونؤكد مجددا أهمية كفالة أن نبقى جميعا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قيد نظرنا.

وأتوجه أيضا بالشكر إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على ملاحظاتها الثاقبة، وكذلك إلى مقدمتي الإحاطتين اليوم على مشاطرة خبرتهما وشواغلهما. ومن الأهمية بمكان أن يعترف المجتمع الدولي بالعمل الذي يضطلع به وأن يدعمهن.

وتؤيد مالطة البيانين اللذين سيُدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

تضطلع المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام ونصيرات المساواة بين الجنسين والمشتغلات بالعمل السياسي والصحفيات وغيرهن من عضوات المجتمع المدني بدور حاسم في النهوض بالأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والعدالة وحقوق الإنسان وكفالة المساءلة. ومن المؤسف أنه يتعرضن للهجوم باستمرار لقيامهن بذلك. ولنكن واضحين بأن ذلك غير مقبول وأن هذه الأعمال يجب إدانتها على نحو لا لبس فيه إطلاقا.

وقد مر أكثر من عامين على اتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، ولكن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسما للتصدي للعنف والتهديدات والمضايقات، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها. ولا يمكن تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مشاركة النساء على اختلاف مشاربهن بصورة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عمليات

وتولي سلوفينيا أهمية كبيرة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما مشاركة المرأة الكاملة والمجدية وعلى قدم المساواة في عمليات السلام والأمن. كما ننشر بانتظام نساء نظاميات في عمليات وبعثات حفظ السلام، بما في ذلك في المناصب العليا. وتشغل النساء مناصب قيادية في القوات المسلحة السلوفينية في المجالات الوظيفية وقيادات الوحدات التكتيكية، سواء في داخل البلد أو الوحدات في الخارج. وفي إطار التزام سلوفينيا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أنشأنا المركز الخاص للتعليم والتدريب من أجل المشاركة في عمليات وبعثات حفظ السلام. ويركز جزء مهم من البرنامج التعليمي الذي يقدمه المركز الجديد على احتياجات المجتمعات المحلية، لا سيما حقوق النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، وفي سياق تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تمول سلوفينيا عدة مشاريع تتصدى للتحديات المتصلة بالعنف الجنساني في غرب البلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في الختام، أود أن أعرب عن التزام سلوفينيا الكامل بجهودنا الجماعية لمنع الاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام وقائدات المجتمع المدني، فضلا عن كفالة حيز آمن وشامل للجميع في سعينا إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين الدائمين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني جدا أن أتكلم باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تضم ٦٥ دولة عضوا تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتشكر المجموعة وفد النزوح على عقد مناقشة اليوم. وأشكركم جزيلا الشكر، سيدتي الرئيسة، على إبراز الصلة الهامة بين حماية العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان ومشاركتهم في تعزيز السلام والأمن. ونود أن نؤكد ثلاث نقاط.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ونود أن نضيف البيان التالي بصفتنا الوطنية.

لقد ثبت أن عمليات السلام والعمليات السياسية التي تشمل الجميع حقا هي وحدها المرجح أن تؤدي إلى إيجاد حلول دائمة وإلى تحقيق السلام المستدام. وحان الوقت لكي نزيل بفعالية الحواجز القائمة أمام مشاركة المرأة الكاملة والمجدية وعلى قدم المساواة في عمليات صنع القرار ومنع العنف ضد المرأة، الذي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام مشاركتها في عمليات السلام والأمن.

وتتطلع العاملات في مجال بناء السلام والزعيقات السياسيات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان بدور حاسم في تعزيز السلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وندين بأشد العبارات جميع أعمال التهريب والتهديد والعنف ضد المرأة. وتستحق المرأة دعمنا الكامل وبيئة آمنة وتمكينية تتيح مشاركتها بفعالية في عمليات السلام واضطلاعها بعملها القيم.

ومما يجعل مداولاتنا اليوم حسنة التوقيت بصفة خاصة المستويات المثيرة للقلق لجميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف السياسي الذي يستهدف النساء. وتؤكد سلوفينيا من جديد دعمها الكامل للنساء والفتيات في أفغانستان. فمشاركتهم الحرة وعلى قدم المساواة واحترام حقوقهن الإنسانية شرطان أساسيان لبناء مجتمع أفغاني سلمي ومستدام وقادر على الصمود.

وعندما تصبح المرأة هدفا للتهريب والعنف بسبب ممارستها لحقها في المشاركة في الحياة العامة والسياسية، ينبغي لمجلس الأمن ألا يلتزم الصمت. ويجب أن يتخذ إجراءات لحماية حيز وأصوات المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام وأن يدين أي عنف أو اعتداء ضدهن. وينبغي ألا تمر الأعمال الانتقامية ضد أعضاء المجتمع المدني الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة أو يقدمون إحاطات لمجلس الأمن دون التصدي لها. ويجب منع الإفلات من العقاب على كل أعمال العنف، ولا سيما العنف الذي يستهدف المرأة، فضلا عن كفالة المساءلة.

إلى المساعدة الطارئة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد لدعم جميع النساء في الخطوط الأمامية لجهود السلام والأمن.

(تكلم بالفرنسية)

باختصار شديد، أود أن أضيف باسم كندا أن الخطر الذي تواجهه المرأة يجسد حقيقة العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في كندا، لأن النساء اللاتي يكرسن حياتهن للديمقراطية والسلام والعدالة، في بلدي أيضا، يتعرضن للتهديد بل والاعتداء سواء على الإنترنت أو شخصيا. وتُستهدف نساء الشعوب الأصلية والنساء الملونات وغيرهن من النساء اللاتي يواجهن أصلا أشكالاً أخرى كثيرة من التمييز بشكل خاص لمجرد كونهن نساء ولأنهن يمارسن حقوقهن الإنسانية.

ويجب علينا أن نعمل معا الآن وأن نهئى الظروف الآمنة التي دعا إليها المجلس في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩). فلا يسعنا أن نظل سلبيين في مواجهة مسائل سلامة المرأة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أختتم بالقول التالي: إن النساء يخبرننا بوضوح تام في جميع أنحاء العالم وفي هذه القاعة وفي قاعة الجمعية العامة بما يحتجن إليه من دعم وما يحتجن إليه لحمايتهن. ويجب علينا أن نستمر في طرح الأسئلة. ولكن، قبل كل شيء، يجب أن ننصت الآن إلى ما نسمعه ويجب علينا أن نتصرف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي

بهذا البيان باسم نيوزيلندا.

تشكر نيوزيلندا النرويج على اختيارها التركيز على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام والأمن كموضوع لمناقشة اليوم. ونؤيد التزام النرويج برفع مستوى هذه المشاركة

أولا، ندين جميع التهديدات والمضايقات والاعتداءات والأعمال الانتقامية التي تستهدف العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان ونصيرات المساواة بين الجنسين. وتمشيا مع القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، نحث جميع الدول الأعضاء على التصدي لتلك المسائل، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، وكذلك جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني التي تُرتكب ضدهن. ونحث الدول الأعضاء أيضا على مساءلة جميع مرتكبي هذه الأعمال.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تعرض بعض النساء لأعمال انتقامية بسبب تقديمهن إحاطات للمجلس. ويجب على مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة وضع تدابير فعالة لمنع تلك الأعمال الانتقامية والتصدي لها. ثانيا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تهيئة بيئات آمنة وتمكينية للعاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان ونصيرات المساواة بين الجنسين. ويجب أن يتلقين الدعم الذي يحتجن إليه للاضطلاع بعملهن بأمان واستقلالية ودون تدخل لا مبرر له. ويشمل ذلك الدعم تعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات وبناء قدرات المؤسسات الوطنية لكفالة حماية بناء السلام ووضع آليات محلية للإنذار المبكر ودعم الأفراد المعرضين للخطر. ومن الضروري أن نعمل بشكل مباشر مع المستهدفين لفهم التهديدات التي تواجههم وأن نتعاون معهم لتحديد سبل تعزيز حمايتهم بشكل فعال ووضع حد لتلك التهديدات.

ونؤيد اعتماد مجلس الأمن للعنف الجنسي بوصفه معيارا للإدراج في نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة وتطبيقه لذلك. ونشجع المجلس أيضا على كفالة أن توفر عمليات السلام الدعم المراعي للمنظور الجنساني لبناء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر وأن ترصد هذا الدعم وتقدم تقارير عنه.

وأخيرا، نحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين على توفير تمويل سريع ومرن وحقيقي لحماية بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان والمناديات بالمساواة بين الجنسين، لا سيما المحتاجات

صنع السلام في جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك العمليات التي تمت مؤخرا في جزر سليمان.

ثالثا، إن قوة الأفرقة المتنوعة لا تحسن الأداء فحسب، بل تعزز أيضا الإدماج والمساواة، وهذه سمة رئيسية لنهج نيوزيلندا في مجالي السلام والأمن وغيرهما من المجالات. ويقدم برنامج "واهين توا" للقيادة، المصمم لزيادة مشاركة المرأة في قوات الدفاع النيوزيلندية، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، نموذجا مُجربا.

واضح من الاستماع إلى مقدمتي إحاطتي اليوم من المجتمع المدني أن صوتيهما وأصوات المجتمع المدني النسائي المتنوعة أمر لا غنى عنه لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، ولا ينبغي الحد من حق أي من بناء السلام من النساء في المشاركة بأي شكل من الأشكال، ولا سيما بالتهديد بالعنف أو التخويف أو الانتقام. إن أي أعمال انتقامية ضد مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني لمجرد تقديمهن إحاطة أمام المجلس، كما ذكر آخرون في هذا الصباح، إهانة لحقوقهن الإنسانية الأساسية في المشاركة وفي مشاطرة تجاربهن. وعلينا أن نستفيد من هذه الخبرة إذا أردنا بناء السلام في جميع النزاعات التي نشهدها اليوم.

ستتضم نيوزيلندا إلى عضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في عام ٢٠٢٢ وستواصل دعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وبهذا نلتزم بالنهوض بالاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام لضمان إدماج المشاركة المستدامة المراعية للفوارق بين الجنسين في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة لبناء السلام. فاستيعاب الجميع أساسي لتحقيق السلام المستدام وسنسعى إلى توطيد مشاركتنا في بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية، وبذا نسلط الضوء على وجهات نظر المرأة المتنوعة. وهذا هو التزامنا الثابت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالتهنئة إلى النرويج على رئاستها مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى جعل هذه المسألة أولوية عليا لرئاستها.

خلال رئاستها للمجلس تأييدا تاما وملتزم بالنهوض بهذا الهدف المشترك في جميع مندييات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يحث جميع الأطراف الفاعلة على زيادة مشاركة المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع جهود الأمم المتحدة للسلام والأمن، فإن تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢١ عن المرأة والسلام والأمن (S/2021/827) يسلط الضوء على الفجوات المستمرة والمقلقة في تنفيذ القرار. ويشمل ذلك ضرورة تعزيز تدابير الحماية لبناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان وممثلات المجتمع المدني.

إن مناقشة اليوم فرصة لإجراء تقييم جماعي لمدى التقدم الذي أحرزناه وما لا يزال يتعين علينا إنجازه. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون جريئة ويجب عليها أن تكون متسقة في إدانتها لأولئك الذين يعملون على إسكات النساء المشاركات في عمليات السلام أو في أي سياق آخر وأن تحاسب الجناة بلا استثناء.

وتدعو نيوزيلندا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة البحث عن سبل مبتكرة ومستدامة لتهيئة بيئات آمنة وتمكينية للنساء والفتيات بكل تنوعهن. ويتعين تنفيذ مبادرات مستجيبة وواضحة تركز على الجانب التشغيلي مع توفير الموارد لها استنادا إلى أفضل الممارسات المشتركة للدول الأعضاء في جهود حفظ السلام وبناء السلام.

وتوصي نيوزيلندا، في سياق مناقشة اليوم واستنادا إلى الدروس التي تعلمناها، بالمبادرات التالية للنظر فيها لتعزيز الفعالية التشغيلية لحفظة السلام. أولا، نوصي باعتماد مبادرة لدعم التحليل الجنساني. فالتحليل الجنساني، منذ بداية أي عملية، أساسي لفهم ودعم صانعي القرار في عمليات حفظ السلام وفي البلد المضيف. ويساعد فهم المتغيرات الثقافية الجنسانية على تحديد التحديات والحلول المحتملة لمسائل بناء السلام وصنع السلام المعقدة.

ثانيا، لقد لمست نيوزيلندا بشكل مباشر القيمة الهائلة لدعم موظفي حفظ السلام الذين يراعون الاعتبارات الجنسانية ويفهمون البيئة المحلية والناس الذين يتم نشرهم لخدمتهم. وقد تحقق هذا في تجربتنا في جهود

أولاً، ينبغي تطبيق إدماج المنظور الجنساني المنهجي على أساس التحليلات الموجهة على جميع الإجراءات.

ثانياً، يمكن أن تكون الرؤية أداة قوية لضمان الحماية إذا ما تم السعي إلى تحقيقها بالتشاور الوثيق مع النساء المعنيات.

ثالثاً، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للواتي لأولئك الذين يواجهون أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز والعنف، ولا سيما الشابات والمسنات والنساء ذوات الإعاقة ونساء الشعوب الأصلية والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

رابعاً، يجب أن نعمل المزيد لمكافحة الإفلات من العقاب. ونكرر تأكيد دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية وندعو مجلس الأمن إلى إدراج وتطبيق اعتبار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في النزاعات كمعيار للتصنيف في نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

خامساً، الحوارات السياسية والجهود الدبلوماسية مهمة لتعزيز الوقاية والمساءلة.

سادساً، ينبغي تخصيص الأموال لدعم تدابير الحماية. وفي هذا الصدد، نهني على المبادرة المقدمة اليوم. فعلى سبيل المثال، تبلغ الميزانية التشغيلية لآلية المدافعين عن حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأوروبي ١٥ مليون يورو لمدة ثلاث سنوات، ويمكن لأي مدافع عن حقوق الإنسان معرض للخطر التقدم بطلب للحماية.

ومجلس الأمن لديه ولاية قوية لمعالجة هذه المسائل. ويجب إيلاء الأطر القائمة الاهتمام والموارد اللازمة لتنفيذها بالكامل. والمفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها يضطلعان بدور رئيسي في هذا الصدد، كما سمعنا اليوم. ونشجع على زيادة التعاون بين المفوضة السامية ومجلس الأمن بشأن هذه المسائل.

وأخيراً، يجب أن يكون المجتمع المدني جزءاً من الحل. ونهنيكم، سيدتي الرئيسة، على دعوة مقدمات الإحاطات اليوم، الذي يستحق

إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للعضوية، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

لدينا الكثير الذي نود أن نقوله بشأن هذا الموضوع، وسنوزع النص الكامل لبياننا بوسائل أخرى. وسأقدم الآن نسخة موجزة.

إن دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة وتمكين الفضاء المدني وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبناء السلام أولويات رئيسية للاتحاد الأوروبي. ويؤسفنا أن النساء العاملات في مجال بناء السلام والصحفيات والسياسيات والعاملات في المجال الإنساني وقيادات المجتمع المدني النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن تحديات متزايدة ومحددة، غالباً ما تعوق قدرتهن على العمل.

ونشهد في جميع أنحاء العالم الأثر غير المتناسب للنزاعات على النساء والفتيات. ويساورنا قلق بالغ إزاء استخدام العنف الجنسي والجنساني كسلاح حرب في إثيوبيا، ولا سيما في منطقة تيغراي، والتهديدات المستمرة بالعنف التي تواجه المرأة في بلدان مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار وجنوب السودان واليمن.

وفيما يتعلق بأفغانستان، عزز الاتحاد الأوروبي دعمه للنساء الأفغانيات المعرضات للخطر، بما في ذلك من خلال برنامج مخصص للمدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب أن تكون حماية الحقوق الإنسانية للمرأة والفتاة الأفغانية جزءاً لا يتجزأ من الأولويات السياسية. وقد استجبتنا نحن، الاتحاد الأوروبي، بسخاء شديد للنداءات الإنسانية ولأسباب وجيهة، غير أن تقديم دعم أوسع نطاقاً سيتوقف على احترام أفغانستان للأطر والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

وخلال تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المرأة والسلام والأمن وغيرها من البرامج، حددنا ست توصيات لتعزيز الوقاية من التهديدات والتصدي لها.

الفرصة للقيام بدورها في بناء مستقبل مستدام. وعلى وجه الخصوص، تزيد مشاركة المرأة إلى حد كبير من احتمال إبرام اتفاقات سلام دائمة. وتؤيد إيطاليا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ اعتماده، ولا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية في سياستنا الخارجية. ونحن الآن في مرحلة تنفيذ خطة عملنا الوطنية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وفي الوقت نفسه، نواصل العمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي ذات الصلة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤.

وتعزيز مشاركة المرأة في الوساطة هو أحد أهدافنا الرئيسية والطويلة الأمد. ففي عام ٢٠١٧، شجعت إيطاليا إطلاق شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تضم الآن أكثر من ٦٠ وسيطة مؤهلة من ٢١ دولة من منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما أننا لا نزال ملتزمين بتزويد قواتنا لحفظ السلام بالتدريب الموجه بشأن المسائل الجنسانية وتعزيز وجود المرأة في صفوفها، وفقا للقرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠). وتؤيد إيطاليا المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام بالإضافة إلى سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال الجنسي من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. كما انضمنا إلى مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين في عام ٢٠١٥، وكذلك إلى الاتفاق الطوعي، الذي التزمت الدول الأعضاء من خلاله باتخاذ تدابير لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكافحتهم. ونحن أيضا جزء من منتدى القادة، الذي أطلقه الأمين العام في عام ٢٠١٧ لمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استخدام العنف الجنسي والتهديد المستمر بالعنف ضد المرأة في عدة بلدان في حالات النزاع. وفي أفغانستان على وجه الخصوص، نؤكد من جديد على ضرورة ضمان أن يكون احترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة الأفغانية جزءا لا يتجزأ من حاضر البلد ومستقبله. وكانت تلك الحاجة محور الحدث الوزاري الذي نظمته إيطاليا بنجاح على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة الماضي، وستواصل توجيه سياستنا وإجراءاتنا تجاه أفغانستان.

عملهن الثناء. ونحث أعضاء المجلس على مواصلة دعوة المزيد من المدافعات عن حقوق الإنسان وقيادات المجتمع المدني النسائية إلى تقديم الإحاطات إلى المجلس، مع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان سلامتهن. والرئاسة الثلاثية المبتكرة المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي أطلقتها أيرلندا وكينيا والمكسيك في العام الماضي ومبادرة الرئاسة الجارية من النيجر والنرويج وألبانيا والإمارات العربية المتحدة خطوات إيجابية في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيلى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمبادرة النرويج لعقد هذه المناقشة المفتوحة، ونعرب عن امتناننا لمقدمات الإحاطات على إسهاماتهن.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي للتو، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إننا نشاطر تماما الحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة تمكن النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وممثلات المجتمع المدني من الاضطلاع بعملهن بأمان تام. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لوقف الاتجاه الحالي المتمثل في تزايد العنف الموجه ضد المرأة في عمليات السلام. ويجب تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم استراتيجيات الوقاية والاستجابة الفعالة.

ويتطلب تحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب الحياة البشرية اجتثاث العنف الجنساني والجنسي. وفي الوقت نفسه، فإن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار هي إحدى الأدوات الرئيسية لمنع العنف عن طريق زيادة الاعتراف بدور المرأة داخل المجتمعات الوطنية. ولذلك فإن البعدين مترابطين ترابطا عميقا ويعزز أحدهما الآخر.

وينبغي أن تكون مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام شاملة للجميع، إذ ينبغي الاستماع إلى جميع أصوات المجتمع المدني ومنحها

السياقات الصعبة بشكل خاص حيث لا يحظى حق المرأة في المشاركة بالاعتراف والحماية بصورة جيدة، نحتاج إلى ممارسة الضغط على الأطراف المعنية لإشراك المرأة في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وعملية بناء السلام وكفالة حمايتها وأمنها.

وفي عمليات الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون مشاركة المرأة شرطا أساسيا. وبغية تعزيز أصوات النساء وقيادتهن، نحتاج إلى بناء بيئة آمنة ومأمونة وتمكينية وتزويدهن بالدعم التقني والمالي والسياسي الكافي. ولا تزال استدامة المكاسب المتصلة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشكل تحديا، لا سيما في السياقات الانتقالية وسياقات ما بعد النزاع.

وينبغي أن يتشاور حفظة السلام بشكل منهجي وشامل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، من أجل تحديد أولويات الانتقال والثغرات المحتملة في مجال الحماية. ومن الأهمية بمكان ضمان تزويد فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، عند سحب حفظة السلام، بآلية كافية للإنذار المبكر وقدرات للاستجابة فيما يتعلق بالعنف المحتمل ضد المرأة.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من بين الأولويات الرئيسية للولاية الحالية لبولندا في مجلس حقوق الإنسان، فضلا عن أنها إحدى المسائل الرئيسية التي تناولتها خطة العمل الوطنية البولندية بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشكل دعم منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان أيضا إحدى أولويات التعاون الإنمائي البولندي.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهذه الخطة، التي تتبع من الحاجة إلى ضمان مزيد من المساواة في الواقع، هي بمثابة إطار للجهود والإجراءات والأنشطة التي تطمح إلى معالجة التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها النساء والفتيات أثناء محاولتهن بناء سلام مستدام.

والظروف الأمنية المعقدة تتطلب تعدد الأساليب والنهج. وبغية تعزيز حماية المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان، يلزم ضمان الدعم

وأخيرا، نود أن نؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان، ونعرب عن الأمل في أن تساعد زيادة التعاون بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن بشكل حاسم في منع العنف الموجه ضد المرأة والتأكد من أنه يمكن للمرأة أن تؤدي دورا كاملا في عمليات السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر النرويج على عقد هذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة، وأن أشكر أيضا جميع مقدمات الإحاطات على أفكارهن الملهمة.

يتزايد العنف والتخويف والتهديدات التي تستهدف النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. وهذه الأعمال التي تهدف إلى منع المرأة من المشاركة السياسية والحد من نشاطها العام لها تأثير ضار على منع الأزمات والإنعاش بعد انتهاء النزاع بشكل عام. كما تمثل هذه الظاهرة السلبية تهديدا خطيرا للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تضطلع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية بدور هام. ولذلك، لا غنى عن إدماج ولايات حماية المرأة والوقاية والرصد في الأنشطة اليومية لبعثات الأمم المتحدة. ومن بين الشروط الرئيسية لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام والأمن وجود آليات حماية كافية وفعالة. وينبغي أن تركز هذه الصكوك على معالجة مسألة إفلات الجناة من العقاب، وكذلك على الجهود المبذولة لدعم ضحايا مثل هذه الجرائم ضد المرأة. وينبغي أن نعطي الأولوية أيضا لخبرات النساء العاملات في بناء السلام والتعاون بين أفراد عمليات حفظ السلام والقيادات النسائية المحلية من أجل وضع استراتيجيات محددة الهدف ترمي إلى تحديد المخاطر والتهديدات المحتملة.

ولا تزال القيادة النسائية بحاجة إلى الاعتراف بها. وينبغي استخدام التدابير السياسية والمالية لزيادة تعزيز دور المرأة وتأثيرها على عمليات السلام والأمن. وعلينا أن نستخدم جميع المحافل المتاحة لتعزيز التنفيذ الكامل لجميع مبادئ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي

ونحتاج إلى إدانة مجلس الأمن للهجمات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك من يخاطبن المجلس، فضلا عن مواصلة اعتماد الجزاءات واستخدامها فيما يتصل بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وعلى أن نضمن المساءلة الحقيقية لزيادة التكلفة الضئيلة حاليا للاعتداءات على النساء من بناء السلام، بما في ذلك من خلال النظم القانونية الوطنية وآليات العدالة الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية، مع توفير الحماية والدعم لمن يتقدمون بالشكاوى.

وكما شهدنا خلال عضويتنا في مجلس الأمن، نحتاج إلى إجراءات راسخة على نطاق واسع، وتبادل المعلومات والمبادئ التوجيهية على مستوى الأمم المتحدة، وهي إجراءات ينبغي تطويرها بالتشاور مع المدافعات عن حقوق الإنسان.

ونحتاج أيضا إلى صوت الأمم المتحدة القوي - على أعلى المستويات - لإثارة هجمات وتهديدات محددة في البيانات والإحاطات الإعلامية المنتظمة. ومن أجل ذلك، نحتاج إلى تقارير منتظمة من بعثات الأمم المتحدة عن التهديدات التي تواجه النساء المشاركات في العمليات السياسية وعمليات السلام.

وأخيرا، نحتاج إلى تركيز متجدد على الموارد. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق نافذة التمويل في إطار صندوق المرأة للسلام والشؤون الإنسانية والعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار الاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشيد بالنرويج لتنظيمها هذا الحدث في الوقت المناسب، وكذلك بمقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم المستفيضة.

تؤيد اليونان تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

القانوني والسياسي الكافي. وينبغي تعزيز السياسات والإجراءات الطويلة الأجل، ووضع آليات للتنسيق. وعلاوة على ذلك، ينبغي توضيح أدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية من أجل إتاحة استجابة فعالة وبناءة للتهديدات التي تواجهها النساء من بناء السلام. وتبين الزيادة الأخيرة في العنف الذي يستهدف النساء المشاركات في عمليات السلام والأمن أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسون (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه أمر حسن أن أعود إلى هذه القاعة، خاصة بالنسبة لموضوع في أهمية المرأة والسلام والأمن. أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وإستونيا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

تدين إستونيا بشدة التهديدات والهجمات المستمرة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام عبر الإنترنت وخارجه على السواء.

وغالبا ما تكون النساء من بناء السلام من بين الأشخاص القلائل الذين لديهم الشجاعة للتحدث عن التغيير ومن أجل السلام. ولكن في كثير من الأحيان لا تملك الحكومات والأطراف المتحاربة الشجاعة للاستماع إليهن. وبدلا من ذلك، يتم إسكات النساء من خلال العنف أو التهديد به. ويشمل ذلك حالات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، تتراوح من أفغانستان إلى اليمن وهاتي.

ومن بين أهداف تلك التهديدات، إلى حد ما، النساء اللواتي يخاطبن مجلس الأمن، وأسلحتهن الوحيدة هي كلماتهن، التي تركز على التوصل إلى السلام. ولا يمكننا تحمل صمتهن، الذي من شأنه أن يقوض عمل المجلس بشأن السلام والأمن. وأفغانستان مثال تحذيري على أثر إبعاد المرأة عن العملية السياسية وعملية السلام.

ومجلس الأمن، شأنه شأن بقية الأمم المتحدة، كان بطيئا في التصدي لتلك المخاطر، وكثيرا ما فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كانت المدافعات عن حقوق الإنسان موجودات على الإطلاق.

ونحن بحاجة إلى التزام جميع الدول بحماية حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحياة المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لدعمهن بما يتماشى مع قرارات المجلس.

أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات من أجل النهوض بالدور البالغ الأهمية للمرأة في عمليات السلام.

وملاحظة أخيرة، اسمحوا لي أن أكرر تصميم اليونان على منع ومكافحة أي شكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس باعتباره السبيل الوحيد للتعبيل بتحقيق المساواة الموضوعية بين الجنسين وبناء مجتمعات سلمية وشاملة ومتساوية بين الجنسين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذه الملاحظات باسم تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات، الذي تتشارك رئاسته ألمانيا وسويسرا، وأعضائه - أستراليا، ألبانيا، أوروغواي، بلجيكا، جمهورية كوريا، الدانمرك، رواندا، السنغال، السويد، سيراليون، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كندا، المكسيك، المملكة المتحدة، موريشيوس، اليابان.

نشكر النرويج على تنظيم هذه المناقشة الهامة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة. ونثني على النرويج - إلى جانب ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والنيجر - لالتزاماتها المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك نهج عدم التسامح مطلقا إزاء الأعمال الانتقامية ضد مقدمي الإحاطات الإعلامية.

ويقر التجمع بالإسهام الأساسي والهادف للمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من الإناث والمدافعات عن المساواة بين الجنسين في الدفاع عن السلام وحقوق الإنسان والنهوض بهما في جميع أنحاء العالم. وهن يزودن منظومة الأمم المتحدة عموما ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن بصفة خاصة بآراء متعمقة لاتخاذ قرارات مستنيرة. والأعمال الانتقامية ضدهن تقوض عمل مجلس الأمن ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وندين بشدة جميع التهديدات والتخويف والعنف والأعمال الانتقامية ضد أي ممثلين للمجتمع المدني، بما في ذلك أثناء التعامل مع الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية - عبر

إن تمثيل المرأة وقيادتها في عمليات السلام من شأنهما تحسين آفاق استمرار اتفاقات السلام وكذلك تيسير مشاركة المرأة في المراحل السياسية الانتقالية اللاحقة. ومع ذلك، فإن المشاركة المتساوية بين الجنسين كثيرا ما تعوقها العقبات المستمرة، مثل المعايير والمواقف الاجتماعية التقييدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستويات التعليمية المنخفضة نسبيا والأعباء الأسرية وأعباء العمل المتعددة، التي كثيرا ما تواجهها النساء في المناطق المتضررة بالنزاع، تضعف دورها المفيد في تعزيز السلام والأمن المستدامين. وفي الوقت نفسه، لا يزال مستوى العنف الجنسي والمتصل بالنزاع والموجه ضد المرأة بسبب مشاركتها في عمليات السلام والأمن مرتفعا بشكل يثير الجزع.

وإزاء هذه الخلفية، هناك حاجة ملحة إلى تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية يمكن فيها للنساء، ولا سيما من بناء السلام المحليات والمدافعات عن حقوق الإنسان، وممثلات المجتمع المدني، أن يضطلعن بعملهن بحرية ودون خوف من أي شكل من أشكال العنف أو التخويف.

ويستلزم ذلك الهدف في المقام الأول اتخاذ إجراءات سياسية دولية شاملة ومتسقة يتم تميمها بصورة منهجية بمنظور جنساني. وفي هذا السياق، فإن التصدي للإفلات من العقاب وكفالة مساءلة مرتكبي العنف المتصل بالنزاع والعنف الجنساني والجنسي أمر حاسم لتوفير حماية كبيرة للنساء المشاركات في عمليات السلام والأمن. ولذلك ينبغي أن تشمل الاستجابة الدولية الملائمة نهجا للأمن البشري يركز على التحديات المحددة التي تواجهها النساء والفتيات، ويهدف إلى إيجاد حلول محورها الإنسان، وموجهة نحو الوقاية، وتستجيب للفوارق بين الجنسين، وتستند إلى الملكية الوطنية.

ويؤيد بلدي تأييدا تاما التنفيذ المتسق لجداول أعمال مجلس الأمن المترابطة ويعطي الأولوية للتمثيل والمشاركة والقيادة على قدم المساواة بين الجنسين باعتبارها مسألة شاملة توجه سياسته الوطنية، المحلية والخارجية على السواء. وفي تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تسعى اليونان إلى تعزيز التعاون المجدي مع جميع

ويجب أن يكون المجتمع المدني قادرا على الاضطلاع بعمله بصورة مستقلة ومن دون تدخل. إن اتخاذ المجلس موقف حازم بشأن الحاجة إلى تهيئة بيئات آمنة وتمكينية سيبحث برسالة مهمة مفادها أن الأعمال الانتقامية غير مقبولة ولا يمكن التسامح معها. وسيساعد هذا الموقف الواضح أيضا على منع تنامي الرقابة الذاتية من جانب الجهات الفاعلة التي تقرر عدم التعامل مع الأمم المتحدة بدافع الخوف.

رابعا، يرحب التجمع بعمل الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان بوصفه جهة تتسبب معنية بالأعمال الانتقامية داخل منظومة الأمم المتحدة، وسيدعمها في ذلك المسعى. وتعاني جهة التنسيق من نقص التمويل للاضطلاع بعملها، ونطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تدعمها.

والتجمع، بصفته مجموعة من الدول الأعضاء عبر الأقاليم، على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة برمتها لحماية المساهمة القيمة للمرأة في عمليات السلام والأمن والحيلولة دون أن تصبح أهدافا لجميع أشكال العنف والتهريب.

وأود أن أضيف، بصفتي الوطنية، أن سويسرا تعمل من أجل تعزيز إدماج وحماية المرأة والمجتمع المدني في جميع جهودنا لبناء السلام وسياساتنا المتعلقة بحقوق الإنسان. ونحن، بوصفنا الرئيس المشارك لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن هذا العام، سنقف إلى جانب مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد كاينامورا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيسة، أن أتمنى لكم ولوفدكم وأعضاء مجلس الأمن سنة سعيدة في ٢٠٢٢، نأمل أن تكون سنة أفضل. كما نشكركم على هذه المناقشة، وكذلك نشكر مقدمات الإحاطات. ونقدر مساهماتهن في هذه المناقشة.

لقد شهد العقدان الماضيان عدم الاستقرار والعنف والنزاعات المسلحة والحروب التي لا تزال تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير

الإنترنت وخارجها - لكي تقود المرأة وتسهم في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، دون خوف من أي نوع من التخويف أو العنف.

ونقترح مجالات العمل التالية.

أولا، نحث جميع الدول الأعضاء على منع أي أعمال تخويف أو أعمال انتقامية وكفالة توفير الحماية الكافية لها، وتعزيز استجابتها حال وقوعها.

يجب علينا اتخاذ تدابير وقائية وإنهاء الوعي، وكذلك ضمان المساءلة من خلال إجراء تحقيقات قوية. إننا ندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك جميع القرارات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والقرارات التي تتناول أعمال التخويف والانتقام التي تمارس ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة. ونشجع الأمين العام على تقديم تقريره السنوي عن الأعمال الانتقامية إلى الجمعية العامة اعتبارا من دورتها السابعة والسبعين وما يليها.

ثانيا، على منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أيضا منع حالات التخويف والانتقام المزعومة ضد من يقدمون معلومات إليها أو يسعون إلى التعامل معها وكفالة المساءلة عند وقوع تلك الأعمال. إن التنسيق والتعاون فيما بين مختلف الهيئات والآليات أمران حاسمان. وينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، أن تجري عمليات تبادل منتظمة ومنهجية مع المجتمع المدني بشأن تحديد احتياجات معينة للحماية. ونشجع لجنة بناء السلام على الاستفادة من دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات من أجل تعزيز الاستجابات والتدابير الوقائية على نطاق المنظومة لتحقيق ذلك الهدف. ونشيد كذلك بتركيز الأمين العام على وضع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في صميم أعمال الأمم المتحدة، كما أعرب مؤخرا في خطتنا المشتركة (A/75/982).

ثالثا، يدعو التجمع مجلس الأمن إلى الإدانة العلنية لأعمال التهريب والتهديد والانتقام ضد الذين يتعاملون معه، ولا سيما النساء.

المسائل الرئيسية الحاسمة في هذه المناقشة: الأثر غير المتناسب للنزاعات العنيفة والحروب على النساء والفتيات والدور الحاسم الذي ينبغي للمرأة - بل وما تقوم به بالفعل - أن تؤديه في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وإذا ما عززت كل دولة من الدول الأعضاء التزاماتها في تنفيذ القرار، فإن النتائج ستكون إيجابية بلا شك.

ومن الأهمية بمكان، بوصفنا دولا أعضاء، حشد الجهود لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له باعتباره تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء أيضا الاستفادة من أطر التعاون الدولية والإقليمية القائمة لتعزيز حماية حقوق النساء العاملات في بناء السلام، والنهوض بالتطلعات العالمية لترجمة الالتزامات والتوصيات إلى خطط عمل محلية ووطنية وإقليمية.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على أن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام والأمن تساعد على تقليل فرص نشوب النزاع والمواجهة المجتمعية إلى أدنى حد. وتوفر شعورا أكبر بالأمن للسكان المحليين، بمن فيهم النساء والأطفال. لذلك، يجب أن تكون حماية المرأة جزءا من عملية شاملة لوضع إطار سياسي يسعى إلى توفير حقوق وفرص متساوية.

وأخيرا، لا تزال رواندا عازمة على المضي قدما بخطتها المحلية الطموحة لتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، الذي أولت حكومة بلدي أولوية قصوى له. وسواصل العمل البناء مع المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء مجلس الأمن، أعترم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠

متناسب. فمن العنف الجنسي إلى الاستغلال والاعتداء، تتعرض النساء لصدمات بدنية ونفسية على مر السنين.

وكما قيل هنا في القاعة، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يضع مسائل المرأة في صميم منع نشوب النزاعات على الصعيد العالمي في سياق السلم والأمن الدوليين. وبينما أحرزنا تقدما كبيرا، لا يزال العالم مكانا خطيرا جدا بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يجدن أنفسهن عالقات في نزاعات وحروب لا تنتهي. وتعتقد رواندا أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهد أكبر لحماية وتأمين عدد لا يحصى من النساء اللاتي ما زلن يعانين من العواقب الدائمة.

ونعتقد أيضا أن تصميمنا الجماعي على التصدي لتلك التحديات يجب أن يركز أساسا على تنفيذ الالتزامات والأطر القائمة، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بغية القضاء على التربة الخصبة لمثل هذه الجرائم.

وأود أنؤكد ما قاله معظم المتكلمين الذين تكلموا قبلي بشأن مختلف المسائل والتوصيات لتعزيز حماية وترسيخ حقوق المرأة حول العالم.

أولا، إننا، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نجدد التزامنا بتعزيز وحماية حقوق المرأة في جوانب عديدة. يقدم موضوع هذه المناقشة عناصر حيوية كانت من مكونات المناقشات سواء هنا في المجلس أو في محافل الأمم المتحدة الأخرى. غير أن التقارير الأخيرة للأمين العام بشأن هذه المسألة تشير إلى أننا، مجتمعين، لا نحرز التقدم المتوخى. بصفتنا دولا أعضاء وفي سياقاتنا الخاصة، نحتاج إلى تعزيز سياساتنا وإطارنا القانوني فيما يتعلق بحماية المرأة في جميع الجوانب من خلال ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة.

ولدينا أداة إرشادية تحت تصرفنا، وهي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإحدى ركائزه الهامة هي الحماية. ويعالج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)